الانفاق على التعليم في الدول العربية وغير العربية تركيا وفلسطين والسعودية – دراسة مقارنة

إعداد

أمل عارف العردان نورة سعد العرفج
باحثاتان دكتوراه إدارة تربوية – جامعة الملك سعود

Doi: 10.33850/ejev.2020.68954
استلام البحث : ١٢ / ١٢ /٢٠١٩ قبول النشر: ٢٨ / ١٢ / ٢٠١٩

المستخلص :
هدفت هذه الدراسة الى التعرف على واقع تمويل التعليم في كل من دولتي تركيا وفلسطين ومقارنتها بواقع تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية، واستخلاص بعض الطرق التي يمكن الاسترشاد بها في تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المقارن في تحليل البيانات الاحصائية وجمعها لتحقيق الهدف العام من هذه الدراسة المتمثل في تشخيص واقع تمويل التعليم في تركيا وفلسطين وبيان أوجه الشبه والاختلاف بين تركيا وفلسطين والمملكة العربية السعودية في مجال تمويل التعليم والانفاق عليه وتقديم اقتراحات مستقبلية لتطوير سياسة التمويل في المملكة العربية السعودية. وقد تمت الاجابة على أسئلة الدراسة من خلال جدول مقارنة يحتوي على وصف واقعي لتمويل التعليم في كل من الدول الثلاث مرفقا بالدلائل الاحصائية. وتوصلت الباحثات بعد تشخيص واقع تمويل كل من الدول الثلاث موضوع الدراسة الى مجموعة من النتائج كان من أهمها: ضرورة الاستفادة من طرق التمويل الغير موجودة في التعليم السعودي ونقل التجارب التركية والفلسطينية ومنها على سبيل المثال: الجامعات المنتجة والوقفية في تركيا، الرسوم الدراسية في فلسطين، وايرادات التشغيل الذاتية في الجامعات الفلسطينية.

المقدمة :
لقد ساد الاعتقاد لسنوات مضت أن التعليم حق من حقوق الإنسان وعلى الدولة أو الحكومات توفيره وتيسيره لكل مواطن، ولكن من الواضح ان حجم الإنفاق على التعليم يتزايد بتزايد أفراده الملتحقين به مما يزيد العبء على الميزانيات المخصصة للتعليم وبالتالي تتأثر بقية بنود ميزانية الدولة وينعدم شيئاً فشيئاً العدل في الاحتياج لكل ميزانية مخصصة. لذا لابد من وجود بدائل ومصادر غير تقليدية تؤدي الى تخفيف العبء على

الحكومات واشراك الافراد أو قطاعات المجتمع الأخرى المستفيدة من مخرجات التعليم سواء العام او الجامعي على حد سواء في تمويل المؤسسات التعليمية. والتمويل كما يعتبره (بوبطانه،١٩٩٦) انه متغير جوهري ومؤثر خاصة من ناحية توفير المرافق والمستلزمات التربوية كالمعامل والورش والكتب وغيرها، والتي تعتبر أساسية للمحافظة على النظم التربوية ذات الكفاءة العالية.

وقد تزايد الاهتمام في المملكة العربية السعودية بالبحث عن مصادر أخرى لتمويل التعليم نتيجة للتطور الكبير الذي شهده النظام التعليمي كماً ونوعاً خلال سنوات خطط التنمية الوطنية المتتابعة، فقد حققت مؤشرات التعليم نمواً كبيراً بكل المقاييس وذلك بتوفير فرص التعليم المجاني لكافة المواطنين بل وصرف مكافآت تشجيعاً من الدولة للإقبال على التعليم، وقد زاد عدد الملتحقين بالتعليم العام والعالي في السنوات الأخيرة، ولمواجهة هذه الاعداد والاعداد المتوقعة فإنه اصبح من الضروري البحث عن مصادر أخرى لتمويل التعليم، لتخفيف العبء المالي على ميزانية الدولة، وصار من المتعذر الإنفاق على التعليم على النحو الذي يتناسب مع الأهمية الكبرى له، خصوصاً وان العوائد الاقتصادية للتعليم ذات طبيعة مؤجلة.

اما بالنسبة لجمهورية تركيا فقد وقع الاختيار عليها لتوفر طرق تمويلية جديدة ومبتكرة على الرغم من انها من الدول النامية كما هو الحال في المملكة العربية السعودية، ومن هذه الحلول التمويلية الجامعات المنتجة، والشراكات الجامعية مع جامعات الدول المتقدمة بالإضافة الى القدرة على استقطاب الطلبة من الدول الاخرى. فهي تعيش استقرارًا سياسيا واقتصاديا، حيث أنها تشكل سادس أكبر قوة اقتصادية على مستوى أوروبا، والسادسة عشرة على مستوى العالم. ولعل أهم الأسباب التي جعلت من تركيا قبلة للتعليم هي جودة وفاعلية الدراسة في تركيا وانخفاض تكاليف المعيشة، وكذلك قلة تكلفة رسوم الدراسة في الجامعات. وتحظى المؤسسات التعليمية التركية بسمعة عالمية عالية وكذلك بالاعتراف العالمي في عدد كبير من الدول

مشكلة الدراسة:

على الرغم من أن التمويل يمثل عنصراً أساسياً ومحورياً لتحقيق أهداف التعليم الاتية والمستقبلية، وعلى الرغم من وجود العديد من التحديات القومية والمحلية التي تفرض نفسها على خطط التعليم وعلى متطلبات سوق العمل ومواصفات الخريج، والتي تجعل التمويل يعد بعداً محورياً لمواجهة هذه التحديات. وعلى الرغم من المحاولات المتعددة التي تُبذل من قبل المسئولين والمتخصصين لزيادة ميزانية التعليم الا انه مازال تمويل التعليم يواجه مشكلات متنوعة، تتمثل في زيادة الطلب على الالتحاق بالتعليم العام والجامعي، وزيادة كلفة الطالب كانعكاس لزيادة الأسعار، والتقدم التقني والتكنلوجي الهائل ومحاولة التعليم لمواكبة هذا التطور باستمرار، وكذلك عدم وجود وعي لدى الافراد والمجتمع

لدورهم للمساهمة في الانفاق على التعليم. وهنا تتحدد مشكلة البحث في كيفية الاستفادة من تجارب دولتي تركيا وفلسطين في تمويل التعليم ونقل الخبرات لوضع تصور لمستقبل تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية الى:

١. تشخيص واقع تمويل التعليم في تركيا وفلسطين

٢. بيان أوجه الشبه والاختلاف بين تركيا وفلسطين والمملكة العربية السعودية في مجال تمويل التعليم والانفاق عليه.

٣. تقديم اقتراحات مستقبلية لتطوير سياسة التمويل في المملكة العربية السعودية

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

١. تناول الدراسة لموضوع التعليم وباعتباره أهم عوامل تطوير المجتمعات والنهوض بها فهو يستهدف رقي الانسان وتحسين ظروفه المعيشية والارتقاء بالمجتمع من خلال تزويد الانسان بالمعارف الراقية والمهارات اللازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٢. بالإضافة لأهمية ما تناولته الدراسة لاحد أهم القضايا التي تواجه التعليم وهي قضية تمويل التعليم، وهي أحد الأسباب الرئيسية للعديد من الإشكاليات التي تواجه منظومة التعليم وتؤثر عليها.

أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة الى إجابة الأسئلة التالية:

١. ما واقع تمويل التعليم في تركيا؟

٢. ما واقع تعليم التعليم في فلسطين؟

٣. ما أوجه الشبه والاختلاف في سياسة تمويل التعليم في كل من تركيا وفلسطين ومقارنتها بسياسة التمويل في المملكة العربية السعودية؟

٤. ما هو التوصيات المقترحة لتطوير سياسة تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب تركيا وفلسطين في تمويل التعليم؟

منهج الدراسة:

استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي المقارن القائم على التحليل الكمي للبيانات والمعلومات في كل من جمهورية تركيا وفلسطين والمملكة العربية السعودية

حدود الدراسة:

تتحدد الدراسة بالحدود التالية:

الحدود المكانية: جمهورية تركيا، فلسطين والمملكة العربية السعودية.

الحدود الزمانية: أجريت هذه الدراسة في الفصل الثاني للعام الدراسي ١٤٣٦هـ / ١٤٣٧هـ

الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على تشخيص واقع تمويل التعليم في كل من الجمهورية التركية وفلسطين ومدى الاستفادة منها لتطوير تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية.

مصطلحات الدراسة:

- التمويل: هو تكوين رأس مال لتنفيذ عمل معين ، لتحقيق نتيجة مرغوباً فيها قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو قد تكون جامعة لهذه الأغراض (عبد الدايم، ١٩٧٩)
- تمويل التعليم: هو مجموع الموارد المرصودة في إطار التعليم الى المؤسسات التعليمية لتحقيق الأهداف التي يتعين تحقيقها، بالموارد المتاحة، وإدارة هذه الأموال واستخدامها بكفاءة. (أبو الوفاء وآخرون،٢٠٠٠).
- تمويل التعليم العام: ويقصد به عملية توفير الموارد والاحتياجات المالية والنقدية المباشرة وغير المباشرة التي يحتاجها التعليم العام حتى يحقق أهدافه بشكل أكثر كفاءة وفعالية. (رفاعي، ٢٠٠٥).
- تمويل التعليم الجامعي: هو مجموع الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة ، أو بعض المصادر الأخرى مثل الهيئات أو التبرعات أو الرسوم الطلابية أو المعونات المحلية والخارجية وإدارتها بفاعلية بهدف تحقيق أهداف التعليم الجامعى خلال فترة زمنية محددة. (البحيري، ٢٠٠٤).
- مصادر تمويل التعليم: هي الجهات التي تتحمل كلفة الخدمات التعليمية وهي إما أن تكون مصادر حكومية أو غير حكومية. ويتميز تمويل التعليم بالتنوع البارز في مصادر تمويله والتي تعتمد إليها الدول لتيسير العملية التعليمية وتغطية نفقاتها التربوية. (الفوزان، ٢٠١٣)

المبحث الأول: التعليم في تركيا وفلسطين

أولا: التعليم في تركيا:

١. معلومات عامة عن الجمهورية التركية:

تقع في الشرق الأوسط. يحدها من الشمال البحر الأسود وجورجيا ومن الشرق أرمينيا وإيران ومن الجنوب العراق وسوريا والبحر المتوسط وحدود بحرية مع قبرص ومن الغرب بحر إيجة واليونان وبلغاريا. هي عضو في منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود. تركيا دولة علمانية ديمقراطية، وحدوية، جمهورية دستورية ذات تراث ثقافي قديم. كانت تركيا مركزًا للحكم العثماني حتى عام 1922. وفي سنة 1922، تم خلع آخر السلاطين محمد السادس، وألغى مصطفى كمال أتاتورك الخلافة نهائيًا في العام 1924، بعد أن ألغي السلطنة في العام1922 . وشهدت تركيا بعد الحرب العالمية الأولى حركة قومية قادها مصطفى كمال أتاتورك والتي تكنى بـ *"أبو الأتراك"*، وأعلن تركيا الجمهورية فتولى رئاستها عام 1923، حتى وفاته عام 1938، وقد تمكن من إحلال نظام علماني في

البلاد، وأرسى أيضًا عددًا من العادات الغربية إلحاقًا للبلاد بأوروبا ومنها واستبدل الكتابة بالأحرف العربية إلى اللاتينية.

٢. التطور التاريخي للتعليم في تركيا:

التعليم في عهد الدولة العثمانية:

تمتد محاولات تحديث النظام التعليمي التركي بجذورها التاريخية إلى القرن الثامن عشر، حيث بدأت اصلاحات السلطان سليم الثالث في المجال العسكري. فكانت أول محاولة لتحديث التعليم بإنشاء الأكاديمية البحرية عام ١٧٧٦ ومدرسة الهندسة عام ١٧٩٣ ثم خطى السلطان محمود الثاني خطوات واسعه نحو بناء جيش حديث، فأرسل البعثات العسكرية إلى عواصم الدول الأوربية المختلفة وخاصة فرنسا، وتبع ذلك افتتاح المدارس العسكرية الواحدة بعد الأخرى في القرن التاسع عشر لتدريب الأتراك في التخصصات المختلفة التي يحتاجها الجيش الحديث. فأنشئت مدرسة الطب عام ١٨٢٧ لتخريج أطباء للجيش، وفي عام ١٨٣١ افتتحت مدرسة الموسيقى العسكرية، وفي عام ١٨٣٨افتتحت مدرسة القانون، وفي عام ١٨٤٦ انشئت الاكاديمية الحربية. وقد ساعدت هذه المؤسسات التعليمية العسكرية على دفع النظام التعليمي التركي في طريق التحديث والتطور.

التعليم في عهد أتاتورك وخلفائه:

كانت العلمانية أحد المبادئ الاساسية في ايدلوجية اتاتورك. أصبح من الضروري انهاء الثنائية القائمة في النظام التعليمي التركي بين التعليم الديني والتعليم الحديث. لذلك صدر في عام ١٩٢٤ قانون توحيد التعليم الذي وضع جميع المؤسسات التعليمية تحت اشراف وزارة التربية الوطنية. وبهذه الخطوة استطاع اتاتورك أن يقضي على الازدواجية الثقافية في تركيا. وأدى تطبيق العلمانية إلى تقليص التعليم الديني في المناهج الدراسية بالمدارس الحديثة بالمدن.

التعليم في عهد الحكم العسكري:

تعد ثورة ١٩٦٠ نقطة تحول في تطور التعليم التركي. إذ نظر الحكام العسكريون الى التعليم بإعتباره أحد المشكلات الرئيسية التي تعاني منها الجمهورية التركية. وشهدت هذه الفترة انشاء مجلس للتخطيط بوزارة التربية الوطنية، وكان الهدف الرئيسي لهذا البرنامج ربط النظام التعليمي بخطط القوى العاملة من خلال خطتين خمسينيتين.

كما شهدت هذه الفترة توسعا كبيرا في التعليم الجامعي فارتفع عدد الجامعات من ٣ جامعات عام ١٩٥٠م الى ٧ جامعات ١٩٦٠م ثم قفز هذا العدد الى ١٧ جامعة عام ١٩٧٢م .

التعليم في عهد الحكم الديموقراطي:

- شهدت هذه الفترة كثيرا من التجديدات التربوية التي بلورت النظام التعليمي التركي في صورته الراهنة-، فقد صدرت في هذه الفترة عدة قوانين لتنظيم التعليم العام والعالي،

وتخفيض بدء سن التعليم إلى السادسة بدلا من السابعة، ومد فترة التعليم الإلزامي إلى ثمان سنوات بدلا من ست سنوات.

- كما شهدت هذه الفترة إعادة تنظيم الهيكل التعليمي، وادخال أنماط جديدة من التعليم الثانوي وفي تعليم الكبار.
- وشهدت هذه الفترة العناية بالتعليم الخاص للأطفال المعوقين والموهبين على السواء.
- وفي تحسين نوعية التعليم تم تطوير مناهج المرحلة الابتدائية بشقيها الابتدائي والمتوسط، وأعيد تنظيم التعليم العالي.
- وشهدت هذه الفترة توسعا كميا واضحا في معدلات القيد بكافة المراحل التعليمية. (متولى،١٩٩٢)

٣. القوى المؤثرة في نظام التعليم التركي:

يتأثر أي نظام تعليمي بعدد من القوى و العوامل التي تساعد على تشكيله و تطوّره، و من أهم تلك العوامل التي أثرت في تعليم تركيا ما يلي :

أولا: القوى الجغرافية:

تقع معظم أراضي تركيا في قارة آسيا و جزء منها في أوروبا و يفصل الجزأين مضيقا البسفور و الدردنيل، و يشغل الجزء الآسيوي هضبة الأناضول التي تمتد على سواحل البحر الأسود من الشمال، و البحر المتوسط من الجنوب و الجنوب الغربي، و هذا الموقع الفريد جعل تركيا معبراً ثقافيا بين أوروبا و آسيا يجمع بين الخصائص الثقافية للحضارة الغربية و الشرقية، بالإضافة للأهمية السياسية و الاستراتيجية لهذا الموقع.

وقد انعكس التباين في الظروف الجغرافية على نظامها التعليمي، فالتشتّت الجغرافي للمناطق السكنية ووعورة التضاريس وصعوبة المواصلات و قسوة المناخ تسبب كثيراً من المشكلات التعليمية التي تتطلب من نظام التعليم مواجهتها كانتشار الأمية في المناطق النائية ذات التضاريس الصعبة، و حاولت الحكومة مراعاة ذلك أيضاً في مدة العام الدراسي حيث أنّ العام الدراسي في الريف لا يقل عن ١٧٠ يوماً دراسياً بينما لا يقل عن ٢٠٠ يوم في المدن. (متولى، ١٩٩٢).

ثانياً: القوى الاقتصادية:

في مجال الزراعة توجد إمكانيات متنوّعة في ذلك، بسبب تنوّع المناخ و التضاريس و وفرة المياه، و مع ذلك فكثير من الأنشطة الزراعية تمارس بأساليب بدائية، و اعتمدت تركيا أسلوب التوسّع الأفقي في سياستها الزراعية بالإضافة للعناية بأساليب الري و استخدام الأسمدة و الميكنة الزراعية، مما أدى لزيادة الأراضي الزراعية، و يُعتبر القطن المحصول الرئيس في تركيا يليه القمح فالفواكه فالخضار ، و يفيض الإنتاج الزراعي عن حاجة تركيا مما جعلها تقوم بتصديره للخارج .

في مجال المعادن تعتبر تركيا دولة فقيرة في مجال التعدين، حيث تساهم المعادن بنسبة بسيطة من الناتج القومي ٣%، ومن أهم الثروات المعدنية المتواجدة على الأراضي التركية هي الفحم الحجري، الفحم النباتي، الحديد، الرصاص، الخارصين، النحاس والفضة. كما أن تركيا تعد من أكبر منتجي معدن الكروم في العالم. هناك احتياطات نفط صغيرة في جنوب شرق البلاد. ويغطي النفط التركي نسبة٢٠% من حاجة البلاد فقط.

ثالثاً: القوى السكانية:

تشهد تركيا تزايدا سكانيا كبيراً، فقد تضاعف عدد سكانها منذ قيام الجمهورية ١٩٢٣وحتى ٢٠٠٢ أكثر من خمس مرات ونصف؛ بسبب انخفاض معدل الوفيات بسبب ارتفاع مستوى الرعاية الصحيّة، فوصل عدد السكان لـــ٧٠.٣ مليون في عام ٢٠٠٢ نسمة، و بمعدل نمو سنوي بلغ ٢% حسب تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤ الصادر عن اليونسكو.

هذا وقد بلغ عدد السكان في الفئة العمرية ٥-٢٤سنة وفق تعداد ٨٥ ما يقارب ٤٦% من مجموع السكان أي ٢٣١٢٤٨٨١ نسمة ، كما تشهد تركيا هجرة واسعة من الريف للمدن .

وكلّ ذلك يؤدي لزيادة العبء المتزايد على النظام التعليمي؛ مما يؤدي لعجزه عن استيعاب جميع المواطنين في سن التعليم و حسب إحصاءات تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤ فإنّ نسبة غير الملمين بالقراءة و الكتابة لدى البالغين ١٥سنة فأكثر تبلغ ١٣.٥% ، و بلغت نسبة صافي الالتحاق بالتعليم الابتدائي ٨٨% في عام ٢٠٠١ .

رابعاً: القوى الاجتماعية:

تؤثر أربعة أبعاد اجتماعية تأثيراً واضحاً في النظام التعليمي التركي هي: الدين، اللغة، التقاليد الاجتماعية، والحياة الثقافية. وفيما يلي تحليل لأثر هذه الابعاد في التعليم التركي.

الدين: ظل الدين الإسلامي على مدى تاريخ الدولة العثمانية يمثل العنصر الفعّال في القوى الاجتماعية المؤثرة في القيم و العادات و التقاليد و النظام التعليمي والتنظيم السياسي للدولة حتى قيام الجمهورية التركية على يد "مصطفى كمال أتاتورك" سنة١٩٢٣، الذي بدأ باعتماد العلمانية سبيلاً لتغيير الهوية الثقافية للشعب التركي، علماً بأنّ بعض الباحثين يرجع جذور الحركة العلمانية في تركيا لعهود سبقت أتاتورك و بالتحديد مع محاولات التغيير .

اللغة: على الرغم من الاهتمام الرسمي باللغة التركية التي يتحدثها غالبية الاتراك(٩١%) وبالثقافة التركية، إلا انه توجد جماعات صغيرة تمثل بعض الأقليات الفاعلة منها اللغة الكردية، العربية، اليونانية والسريانية والارمنية والجورجية، والنظام التعليمي شجع على استمرار الاعتزاز بالثقافات القومية لكل طائفة، وقد بذلت الحكومة التركية جهوداً واس لتحقيق تزايد التجانس اللغوي والثقافي للسكان، واستطاع النظام التعليمي والخدمة العسكرية أن يمتص هذه الأقليات تدريجياً. فانتشار التعليم ساعد على تقليص الاختلافات اللغوية، وتوسيع أفق ومدارك أفراد الشعب وخاصة القرويين.

وقد حرصت الجمهورية التركية منذ انشائها على دعم الوعي والاعتزاز بالقومية واللغة والثقافة التركية، وتخليص تركيا من التراكمات الثقافية التي سادت البلاد. لذلك قادت لجنة اللغة التركية حركة اصلاح واسعة للنهوض باللغة التركية وآدابها. وارتكز الإصلاح على محورين: أحدهما يتمثل في استخدام حروف جديدة في كتابة اللغة التركية وهي الحروف اللاتينية بدلاً من الحروف العربية، والأخر يستهدف استبعاد الكلمات الأجنبية ذات الأصل العربي او الفارسي من اللغة التركية واحلالها بكلمات مستحدثة من أصل تركي. وصدر قانون يعاقب بالسجن والغرامة كل من يكتب باللغة العربية.

خامساً: القوى السياسية:

قيام "أتاتورك" بثورته على الخلافة وإلغائها، وفرض العلمانية على البلاد، و تبني المؤسسة العسكرية لمبادئ أتاتورك بالقوة و إلزام جميع الحكومات بالأخذ بتلك المبادئ كلّ ذلك أثّر على النظام التعليمي وصبغة بالصبغة العلمانية، مع وجوب الإشارة لتراجع ذلك قليلاً بسبب تغلغل الدين الإسلامي في نفوس الأتراك، إلاّ أنّ البعض يتوقّع حدوث معاودة الاتجاه العلماني لقوته بعد دخول تركيا للسوق الأوربية والتزامها بإحداث تغييرات معينة تؤهلها للانضمام لتلك السوق.

واتساع جمهورية تركيا حيث تنقسم إداريا الى ٦٧ محافظة وتنوع أقاليمها أيضاً حيث ان هناك سبعة أقاليم تمثل مناطق متميزة في تركيا وهي: الإقليم الأوربي، إقليم البحر الأسود، إقليم مرمرة، إقليم البحر المتوسط، إقليم الاناضول، الإقليم الشرقي، والاقليم الجنوبي الشرقي. هذا الاتساع مع ظروفها الجغرافية التي تحول دون سهولة الاتصال وتسبب عزلة لبعض المحافظات الداخلية، تركت أثارها الواضحة على النظام التعليمي والاشراف عليه وتوجيهه.

٤. سياسة التعليم التركي

التربية لها دور واضح في توجيه وقيادة التغير الاجتماعي، وهذا يدفع المسئولين عن التربية الى تطوير النظام التعليمي وتحديث السياسة التعليمية. فالتربية لا تستطيع أن تقود حركة المجتمع في طريق التقدم الا اذا تواكبت مع حركة المجتمع وتناسقت أهدافها واتجاهاتها وخططها وبرامجها وأساليبها مع فلسفة المجتمع وأهدافه واتجاهاته.

ذكر(لطفي،١٩٨٨) أن نظام التعليم التركي مركزي تديره وزارة التعليم الوطني بشقيه العام والعالي، ويسيطر الفكر العلماني الذي تتبناه الدولة على مناهج التعليم في المدارس والجامعات التركية، حيث أن المواد الدينية هي اختيارية وليست إجبارية ولذلك ومع علمانية الدولة والتعليم في تركيا إلا أنها لم تلغ المواد الدينية وأتاحت الفرصة لدراستها.

ثانياً: إدارة النظام التعليمي التركي:

يُدار التعليم التركي وفقاً للنمط المركزي، حيث تتولى وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة مسؤولية توجيه ورقابة الخدمات التعليمية وفقاً لقانون التعليم الوطني في جميع

المستويات، وتفوّض الوزارة جانباً من اختصاصاتها للمديريات العامة للتعليم بكلّ محافظة، والتي يرأسها مدير التعليم. أما التعليم العالي فيشرف عليه مجلس التعليم العالي، وهو مجلس مستقل عن وزارة التعليم الوطني، ويتمّ تعيين أعضائه من قِبل رئيس الجمهورية. (الصفصافي، ٢٠٠٤).

ثالثاً: بنية النظام التعليمي التركي:

تتضمن بنية التعليم مسارات التعليم ومراحله وأنواعه، ويمكن تعريف بنية النظام التعليمي بأنها الهيكل الارتقائي العام الذي يحدد مسار التعليم ومراحله. وتتسم بنية التعليم بالدينامية، فهي تتأثر بعوامل مرتبطة بطبيعة الإنسان من حيث مراحل نموه وأساليب تعلمه من جهة، كما تتأثر بالواقع الثقافي للمجتمع وما يرتبط بهذا الواقع الثقافي من تطلعات وأهداف. وتتكون بنية التعليم التركي طبقاً لقانون التعليم الوطني رقم ١٧٣٩ الصادر في ١٤ يونيه ١٩٧٣ من قسمين رئيسيين: التعليم الرسمي Formal Education والتعليم غير الرسمي Non-Formal Education .

أ. التعليم الرسمي:

- **مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي:** وهذه المرحلة لها أهميتها حيث تهيئ الطالب للمرحلة الابتدائية وهي مرحلة اختيارية تعطي للأطفال قبل بلوغهم سن التعليم الإلزامي وجميع المؤسسات التعليمية في مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي في تركيا مؤسسات خاصة. وقليل منها مؤسسات حكومية. وتتركز مدارس ما قبل الابتدائي في (دور الحضانة ورياض الأطفال) في المدن الكبرى حيث تزداد أعداد الأمهات العاملات ويكثر الطلب الاجتماعي على هذا النوع من المؤسسات التربوية. وقد توجد دور الحضانه ورياض الأطفال في مبان مستقلة أو تكون ملحقة بالمدارس الابتدائية.
- **مرحلة التعليم الاساسي:** وتتولى هذه المرحلة تعليم الأطفال بين السادسة والرابعة عشرة من العمر فرضت تركيا التعليم الابتدائي الإجباري بدءا من ١٩٩٧، وفق قانون صدر في نفس العام، ووصلت نسبة الانتساب المدرسي إلى أكثر من ٩٥% من الأطفال، وينخرط ٩٥% منهم في مدارس حكومية. وهي مرحلة إلزامية لجميع البنين والبنات ومجانية التعليم في مدارس الدولة، وتتكون المرحلة الابتدائية من قسمين:

- أولهما التعليم الابتدائي: الذي يمتد خمس سنوات.
- والثاني التعليم المتوسط: الذي يمتد ثلاث سنوات.

ويوجد القسمان معاً في مبنى واحد أو مبنيين منفصلين وفقاً للإمكانات المالية المتاحة.

- **المرحلة الثانوية:** تعد هذه المرحلة هي المحور الرئيسي للتعليم الثانوي التركي ، ويلتحق بها الطلاب الحاصلون على الشهادة المتوسطة وتمتد الدراسة لها لتغطي ثلاث سنوات دراسية ، والدارسة بالسنة الأولى عامة لجميع الطلاب ، ثم تتشعب الدراسة ابتداءً

من السنة الثانية إلى قسمين هما التخصص العلمي والتخصص الأدبي . وهناك مدارس ثانوية متخصصة في المجالات المهنية التقنية.

ويدخل التعليم الابتدائي والثانوي في اختصاص سلطة وزارة التعليم التي تحدد البرامج والمناهج التعليمية وتراقب مستويات ونوعية التعليم المقدم. يوجد ٧٩٣٤ مدرسة ثانوية في تركيا في عام ٢٠٠٧. (الشرقاوي، ٢٠٠٩)

- **التعليم العالي:** تاريخ التعليم العالي في تركيا عريق جدا، فجامعة إسطنبول والتي تعتبر أقدم جامعة في تركيا أنشئت منذ عهد السلطان محمد الفاتح - أي عمرها ما يقرب الخمسمئة عام - وكانت تدعى المدرسة، ثم تطورت لتعرف بدار الفنون ثم عرفت بجامعة إسطنبول مع عهد الجمهورية التركية.

اما سياسة القبول في الجامعات التركية فلا يتم قبول الطلاب في الجامعات التركية إلا بعد اجتياز الاختبار الوطني المؤهل لدخول الجامعات. ومدة الدراسة في الجامعات ومعاهد التعليم العالي تتراوح بين سنتين وأربع سنوات مع وجود بعض الجامعات التي تتطلب سنة تحضيرية وهي الجامعات التي تعتمد في دراستها على اللغة الانجليزية.

ب. التعليم غير الرسمي:

يغطي التعليم غير الرسمي جميع الأنشطة التعليمية التي تقدم للكبار في اطار التعليم الرسمي او خارجه، ويشمل جميع برامج تعليم الكبار والتعليم المستمر. ويهدف التعليم غير الرسمي الى تزويد الكبار بالفرص التعليمية المستمرة لاستكمال تعليمهم وتدريبهم ومساعدتهم على التكيف مع التطورات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعصر الذي يعيشون فيه. كما تساهم برامج تعليم الكبار والتعليم المستمر في اكساب الكبار القيم الاجتماعية الإيجابية، وغرس العادات الضرورية والملائمة لاستغلال الأمثل لوقت الفراغ، واكتساب الخبرات المهنية التي تساعد في تحقيق زيادة الإنتاج. وتقع مسئولية التعليم غير الرسمي على عاتق الدولة وتشترك مع وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة عدة وزارات أخرى في تقديم برامج الكبار والتعليم المستمر منها: وزارة الدفاع الوطني، وزارة القوى العاملة، وزارة الصناعة، وزارة الشئون القروية، وزارة الزراعة، وزارة الصحة والشئون الاجتماعية.

ج. مناهج التعليم:

انطلاق من تأثر النظام التركي بالنظام الفرنسي فإن مناهج التعليم التركي تسير وفق النظرية الموسوعية التي نرى ان كل ألوان المعرفة ينبغي أن تجد لها مكانا في مناهج التعليم. وتتولى وزارة التربية التركية تخطيط المناهج في إطار فلسفة التربية والسياسة التعليمية للدولة والتغيرات التي يشهدها المجتمع التركي.

- **مناهج المرحلة الأساسية:** تهتم مناهج التعليم في هذه المرحلة على اكساب الاطفال اللغة التركية، والثقافة العامة والتربية الوطنية والخلقية. وهذا يشغل ما يقرب من ثلث خطة

المرحلة الابتدائية الى جانب اهتمامها بالرياضيات والعلوم العامة، والأنشطة اللاصفية وتنمية الذوق الفني من خلال برامج الرسم والموسيقى، والعناية بالنمو الجسمي من خلال برامج التربية الرياضية. تلك المناهج. وتقدم المرحلة المتوسطة لتلاميذها احدى اللغات الأجنبية الحية باختيار الطالب بين مجموعة من اللغات.

- **مناهج المرحلة الثانوية:** نظراً لان المدارس الثانوية تقدم برامج مختلفة فإن خططها الدراسية تختلف من مدرسة الى أخرى باختلاف البرنامج الدراسي الذي تقدمه لطلابها. وهناك ثلاث خطط دراسية للمدارس الثانوية العامة والمدارس الثانوية الفنية والمدارس الثانوية التي تطبق الساعات المعتمدة.

٥. برامج تطوير التعليم في الجمهورية التركية:

اهتمت دولة تركيا والرئيس عبدالله غول ورئيس الوزراء اردوغان في بدأ بمشاريع جديد في تركيا والهدف منها ترقية التعليم واستقدام أحدث التقنيات من أهم المشاريع مايلي:

أولاً: مشروع الفاتح:

مشروع الفاتح تيمنا بالقائد العظيم "محمد الفاتح"؛ الذي سيتم من خلاله الانتقال بالتعليم المدرسي التركي إلى العالم الرقمي؛ حيث ستوزع الحكومة الحاسوب اللوحي المعروف باسم آي باد (iPad) مشمولاً ببرنامج "الفاتح"، على ١٥ مليون طالبٍ ومليون مدرّس مجاناً، وستقوم بتركيب ألواحٍ ذكية –بدلاً من الألواح السوداء- في ٢٦٠ ألف صف مدرسيّ، ومن المتوقع ان يشمل التوزيع الولايات الـ ٨١ جميعاً خلال السنوات الأربعة القادمة، لينقل أردوغان بذلك تركيا إلى عالم التقنية والحداثة. هذا ويُعدّ مشروعُ الفاتحِ أكبرَ مشروعٍ استثماريٍّ في مجالِ التربيةِ والتعليمِ في تاريخِ الجمهوريةِ التركية، حيث تقدّر كلفته بسبعة مليارات دولار، تم إحالته إلى الشركات.

ثانياً: فتح حسابات مصرفية لأولياء الأمور من الأمهات:

في نطاق دعم العوائل المعوزة ذات الدخل المحدود قامت الحكومة التركية بإيداع مبالغ شهرية لحساب الأمهات وليات أمر أطفالهن الدارسين في مرحلة التعليم الالزامي والثانوي. ويبلغ المقدار المودع للطلبة الذكور في مرحلة التعليم الالزامي ٣٠ ليرة تركية وللبنات ٣٥ ليرة، أما بالنسبة للتعليم الثانوي (الذي يعقب التعليم الأولي الالزامي) فللطلاب ٤٥ ليرة والطالبات ٥٥ ليرة شهرياً. ويبلغ ما تم ايداعه حتى اليوم لصالح ٩.٥ مليون من الطلبة الدارسين في المرحلتين الأولية والثانوية ١ مليار و٧٠٠ مليون ليرة تركية.

٦. أهداف تركيا في ٢٠٢٣:

- سندخل ضمن العشرة دول الاوائل عالميا.
- لن تبقى مدرسة بدون تكنولوجيا
- صناعات دفاعية وطنية قوية وفعالة
- ستكون بين الدول الخمس الاوائل في الزراعة

- تطبيق نظام من المزرعة الى المائدة

ثانياً التعليم في فلسطين:

١. معلومات عامة عن جمهورية فلسطين العربية:

تبلغ مساحة فلسطين ٢٧.٠٠٠ كم مربع، مساحة الصفة الغربية ٥.٩٠٠ كم مربع، ومساحة قطاع غزة ٣٦٥كم. المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي حيث يشكل صغار السن دون سن الرابعة عشر ٤٦% من السكان، ويشكل الشباب والمراهقون الذين تتراوح أعمارهم من ٣٣-٢٤ عام ١٠%، بلغ عدد سكان الضفة الغربية نحو مليوني نسمة مع نهاية عام ٢٠٠٣، أما في قطاع غزة فيبلغ عدد السكان مليون نسمة. ونسبة عدد اللاجئين الفلسطينيين ٦٢.٤% من إجمالي الفلسطينيين داخل الخط الأخضر(إسرائيل).

٢. التطور التاريخي للتعليم في فلسطين:

اعتنى الفلسطينيون بالتعليم، وقد ظهر اهتمامهم جليا في الرغبة الشعبية الجامحة لإرسال أولادهم الى المدارس منذ عشرات السنين على الرغم ان فلسطين لم تكن يوما بلدا مستقلا يدير شؤنه كباقي الدول.

وقد مر التعليم الفلسطيني بعدة مراحل على مر التاريخ سوف نذكرها الان:

- **الحكم العثماني قبل عام ١٩٤٨:**

خضعت للحكم العثماني طيلة أربع قرون من الزمن، وطبقت في فلسطين سياسة التعليم التي انتهجتها الحومة العثمانية، والتي تميزت بعدم التشجيع عليه وقصوره على طبقة الأغنياء القادرين على تعليم أبنائهم نظرا للكلفة الباهظة للتعليم. فالحكم العثماني لم يلتفت إلى التعليم وكأنه كان يحاربه بل ويمنعه من خلال الأنظمة والقوانين التعليمية التي سنّها في هذا السبيل في الولايات العربية. في حين كان الامر في تركيا مختلفاً.. والجدول التالي يظهر عدد المدارس والطلاب وعدد المدرسين والطلاب في أواخر العهد العثماني:

	عدد المدارس	عدد المدرسين	عدد الطلاب
حكومية	٩٨	٢٣٤	٨.٢٤٨
أهلية	٣٧	٤٧١	٨,٥٣١
المجموع	١٣٥	٧٠٥	١٦,٧٧٩

(جدول رقم: ١)

لقد شهد التعليم فترة الحكم العثماني تغيرات عديدة أهمها جمود التعليم واهماله وقلة عدد الطلاب في جميع المراحل وخاصة العليا وقلة المدارس واقتصارها غالبا على الكتاتيب وإهمال اللغة العبرية والتركيز على اللغة التركية وعدم وجود إدارات محلية قادرة على تسيير أمور التعليم، ونتج عن ذلك إهمال الحكومة التركية للتعليم بسبب انشغالها بالحروب والفتوحات، فانتشر الفقر وساءت الأحوال الاقتصادية والاجتماعية بسبب الضرائب على الفلاحين والفقراء.(كرم،٢٠٠٧).

- **التعليم في عهد الانتداب البريطاني:**

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٨ أصبحت فلسطين تحت الانتداب البريطاني الذي استمر حتى عام ١٩٤٨، وشهدت هذه الفترة صدور وعد بلفور وزير خارجية بريطانيا في عام ١٩١٧ وعلى الرغم من ذلك لم يستكن الفلسطينيون للحكم البريطاني فقامت ثورات عديدة أشهرها ثورة ١٩٢٣ وثورة ١٩٣٦ وفي ظل الظروف السياسية التي سادت في عهد الانتداب البريطاني، عملت بريطانيا على حرمان الشعب الفلسطيني من التعليم وليس أدل على ذلك من البيانات الواردة في الجدول التالي:

السنة	عدد المدارس الحكومية	عدد الطلاب
١٩٤٠-١٩٤١	٤٠٣	٥٤.٦٤٥
١٩٤١-١٩٤٢	٤٠٤	٥٦.٥٥٨
١٩٤٢-١٩٤٣	٤٠٣	٥٨.٣٢٥
١٩٤٣-١٩٤٤	٤٢٢	٦٣.١٤١
١٩٤٤-١٩٤٥	٤٧٨	٧١.٦٦٢
١٩٤٥-١٩٤٦	٥١٤	٨١.٠٤٣
١٩٤٦-١٩٤٧	٥٣٥	٩٣.٥٥٠

(جدول رقم: ٢)

مما سبق يمكننا القول ان نه في العهد البريطاني زادت الأمور سوءا بسبب الظلم البريطاني على الشعب الفلسطيني ومساعدة اليهود ماديا ومعنويا في طرد الفلسطينيين من أراضيهم واستيطان اليهود بإقامة وطن لليهود في فلسطين، وقامت حكومة الانتداب بوضع العراقيل حول تطور التعليم ونموه حتى يبقى الشعب الفلسطيني جاهلا وتستطيع بريطانيا تمرير مخططاتها لصالح اليهود فلم يحدث تطور يذكر في مجال التعليم حيث تحكم الإنجليز في كافة أمور التعليم ولكنها تركت الحرية لليهود في إدارة شؤنهم التعليمية بأنفسهم ،كما قدمت لهم المساعدات المالية والمعنوية بالإضافة الى التبرعات التي يحصلون عليها من الحركات الصهيونية ،ولقد اتسمت هذه المرحلة بالفقر وسوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية بسبب زيادة الضرائب وقلة العمل.(فرج،٢٠٠٨).

- **التعليم في فلسطين بعد حرب ١٩٤٨:**

- التعليم في الضفة الغربية:

تولت الحكومة الأردنية هذه المهمة في ظروف غاية في الصعوبة، وورثت من الانتداب البريطاني بنية تعليمية ضعيفة و بذلت جهودا في توفير فرص التعليم للجميع، وازدهر التعليم في الفترة من ١٩٥٠ وحتى ١٩٦٧ و أقبل التلاميذ على المدارس إقبالا منقطع النظير، بحيث شكلت هذه الفترة نقطة تحول في التعليم الفلسطيني، وتكفي المقارنة هنا بين

سنة النكبة و حتى احتلال إسرائيل للضفة الغربية في عام ١٩٦٧ كما يظهر في الجدول التالي:

السنة	عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد المعلمين
١٩٤٩-١٩٥٠	٢٤٠	٤١٨٢٥	١١٦٣
١٩٦٦-١٩٦٧	٦٩٧	١٣٨٨٩١	٤٢٢٩

(جدول رقم: ٣)

- التعليم في قطاع غزة:

بعد انتهاء حرب عام ١٩٤٨ وتسلّم الحكومة المصرية الإشراف على التعليم في قطاع غزة أنشأت المدارس و شجعت على التعليم لاسيما في التعليم الجامعي حيث كانت تعامل الطلبة الفلسطينيين معاملة المصريين في سياسة القبول ومجانية التعليم في التعليم العام والجامعي وحتى الدراسات العليا، وبسبب هذه الظروف المشجعة شهد التعليم الجامعي للفلسطينيين إقبالا منقطع النظير، و حرصت فئات المجتمع في قطاع غزة على التحاق أبنائهم في الجامعات المصرية، ففي حين بلغ عدد طلبة الثانوية العامة(التوجيهي) في قطاع غزة الذي يبلغ عدد سكانه في عام ١٩٤٨(٧٠٠٠٠٠) نسمة (٥٦) طالبا فقط فإن هذا العدد تضاعف مرات عديدة: (فرج، ٢٠٠٨)

السنة	٤٨/٤٩	٥٠/٥١	٥٢/٥٣	٥٤/٥٥	٥٦/٥٧	٥٨/٥٩	٦٠/٦١	٦١/٦٢	٦٥/٦٦
العدد	١٥	١٦٥	٣٩٥	٦٣٥	١.١١٠	١.٧٢٠	٢,٣٠٠	٢.٤٥٠	٧٢٧

(جدول رقم: ٤)

- **التعليم في مرحلة الاحتلال الإسرائيلي ١٩٦٧:**

- الضفة الغربية:

على الرغم من احتلال الضفة الغربية فقد استمر النظام التعليمي فيها يتبع النظام التعليمي الأردني فتطبق المناهج الأردنية، وكانت امتحانات الثانوية العامة تعد وتصحح في الأردن، وتصدر للناجحين شهادات أردنية، وقد تراجع التعليم بشكل ملحوظ خلال تلك الفترة.

- قطاع غزة:

طبقت السياسة التعليمية الإسرائيلية على قطاع غزة كما هو الحال في الضفة الغربية إلا أن الأمر في القطاع كان أكثر سوءاً بسبب البطالة الزائدة في الخريجين و الإغلاق المتكرر بسبب الوضع الجغرافي لقطاع غزة الذي أصبح سجنا طيلة سنوات الاحتلال.

نوع السلطة المشرفة	عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد المعلمين
حكومة	١٤٠	١٠٧.٠٠٠	٣.١٠٧

وكالة	١٥٤	١٠.٩٨٣	٢.٩٣٠
خاصة	٦	٣.١٠٠	١٥٥
رياض أطفال	٨٩	١٠.١٨٧	٣٦٤
المجموع	٣٨٩	١٣١.٢٧٠	٦.٥٥٦

(جدول رقم: ٥)

ويمكن اجمال الأهداف التعليمية لسلطات الاحتلال في هذه الفترة بما يلي:

١. تجهيل الطالب الفلسطيني وعزل ماضيه عن حاضره لطمس معالم مستقبله.

٢. تجهيل الطالب الفلسطيني بتاريخ القضية الفلسطينية وتطوراتها.

٣. تشويه التاريخ العربي والإسلامي لإفقاد الطالب الثقة بأمته وتاريخها وحضارتها.

٤. تأكيد الشرعية وجودها واغتصابها لحقوق الشعب الفلسطيني ومنع الشعب من حق تقرير مصيره بنفسه.

٥. تكريس سياسة التوسع الإقليمي وفرض سياسة الامر الواقع أمام سكان المناطق المحتلة. (كرم،٢٠٠٧).

ونلخص مما تقدم حول واقع وتطور التعليم في فلسطين ،الى ان التعليم الفلسطيني قد واجه العديد من المشكلات نظرا للظروف السياسية التي تقلبت على فلسطين، فمن الحرمان من التعليم في العهد العثماني الى عدم الاهتمام به في الانتداب البريطاني الى محاربته والحد منه في ظل الاحتلال الإسرائيلي الامر الذي أدى الى ارتفاع نسبة الاميين الذين لا يعرفون القراءة والكتابة وتدني التحصيل وارتفاع نسب التسرب من المدارس في سن مبكرة، وفيما عدا العهدين الأردني (الضفة الغربية)والمصري(قطاع غزة)اللذين شهد فيهما التعليم نموا ملحوظا فإن المشكلات الموروثة من الظروف السابقة مازالت تلقي بضلالها على واقع التعليم في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية التي تحاول إصلاح ما افسده البشر عبر العصور.(فرج،٢٠٠٨).

نشأة وتطور التعليم العالي في فلسطين:

- **لمحة عن التعليم العالي في إسرائيل:**

لم يسمح الانتداب البريطاني للمجتمع الفلسطيني بإقامة جامعة فلسطينية، كما سمح للمجتمع اليهودي بإقامة الجامعة العبرية في القدس في عشرينيات القرن العشرين، مما دفع الطلبة الفلسطينيين إلى الدراسة خارج فلسطين، مما ولد نخبة ثقافية ومتعلمة، سرعان ما تبعثر وانقطع بعد نكبة فلسطين، التي أدت إلى تطور التعليم العالي الفلسطيني في إسرائيل من نقطة بدلية جديدة.

العوامل والقوى المؤثرة في نظام التعليم الفلسطيني:

أولاً: الابعاد الاجتماعية والسياسية والثقافية:

إن المجتمع الفلسطيني له خصائصه ومميزاته، وله مراحل للبناء والتطور المعتمدة على الظروف التي مر بها، لذلك يمكن ملاحظة أن المجتمع الفلسطيني له ميزة تختلف عن باقي المجتمعات الأخرى لا سيما أن الظروف المحيطة به مختلفة إلى حد ما عن باقي المجتمعات، ويمكن تقسيم عملية نمو المجتمع الفلسطيني إلى عدة مراحل، وقد حددت الحروب العربية الشاملة والاتفاقيات والضغوط الدولية تلك المراحل وأثرت على خصائص كل مرحلة.

ثانياً: العوامل السكانية:

نتيجة التزايد السكاني يواجه التعليم الكثير من المشكلات مثل مشكلة التوسع في انشاء المدارس اللازمة لاستيعاب الاعداد المتزايدة باستمرار من السكان وما يستلزم من توفير المعلمين والمعلمات والاثاث والبرامج التعليمية والكتب الدراسية.

كما انعدم تجانس السكان ووجود أقليات أو مجموعات عنصرية أو طوائف دينية يفرض مشكلات خاصة على الإدارة التعليمية، فهناك الأقليات العنصرية التي لها مشكلاتها اللغوية نظرا لانها تتحدث لغة مخالفة لبقية السكان وما يرتبط بهذه اللغة من مشكلات ثقافية وتربوية.(البكري ،٦-٤-٢٠٠٩،www.shabab.ps).

ثالثاً: العوامل الجغرافية:

يتاثر التعليم بالعوامل الطبيعة والجغرافيا فالتنظيم المدرسي للأبنية المدرسية وقيود السن المتعلقة بنظام الالتزام والحضور الاجباري وغيرها تتحد غي الغالب بالعوامل الطبيعية والجغرافية للدولة وبالتالي تفرضها على الإدارة التعليمية. وتنقسم البلاد المعاصرة من حيث الظروف الطبيعية والجغرافية الى ثلاث مجموعات: البلاد الشمالية وثانيها مجموعة بلاد حوض البحر الأبيض المتوسط المعتدلة الجو وثالثها مجموعة البلاد الاستوائية الحارة. ومن ناحية أخرى فان المباني المدرسية لابد ان تكون انماطها مناسبة للظروف الجغرافية لكل بلد، فبناء المدارس المكشوفة في البلاد الشمالية الباردة غير مناسب نظرا لشتائها القارص وعواصفها الثلجية العنيفة بينما نجد هذا النوع من المدارس هو السائد في كثير من البلاد الحارة. يتضح مما سبق ان التعليم شانه شان جميع أنواع المؤسسات الأخرى التي تتاثر بالعوامل الجغرافية.(البكري ،٦-٤-٢٠٠٩،www.shabab.ps).

رابعاً: العوامل الاقتصادية:

تتأثر الإدارة التربوية بالأوضاع والعوامل الاقتصادية السائدة في المجتمع وهذا التأثير يحدث من زاويتين: أولها البناء الاقتصادي وثانيها النظرية الاقتصادية.

فمن حيث البناء الاقتصادي نجد ان الإدارة التعليمية لكي تنجح لابد ان يكون هذا البناء الاقتصادي محور تفكير في سياستها التربوية حتى تعمل على دعم البناء وبالتالي تحويل ما ينفق على التربية من أموال إلى لون من الوان الاستثمار البشري. اما من حيث النظرية الاقتصادية في الإدارة التعليمية يبدو أوضح، ويعرف البعض النظرية الاقتصادية بانها مسألة قيود أو لا قيود أو توقف على مقدار تدخل الحكومات بسياستها في تقييد المعاملة داخل البلد وخارجها. (البكري ،٦-٤-٢٠٠٩،www.shabab.ps).

خامسا: العوامل الاجتماعية:

يخضع التعليم في أي مجتمع الى العديد من القوى والضغوط الاجتماعية التي لا يمكن تجاهلها بل ينبغي مراعاتها او التغلب عليها، فزيادة طموح الآباء وكبر آمالهم وتوقعاتهم في تعليم أبنائهم يواجه التعليم بمشكلات متنوعة مثل مد وإطالة فترة الالتزام والالتحاق بالتعليم الثانوي والجامعي او العالي ، ويرتبط بذلك أيضا تزايد الطلب الاجتماعي على نوع معين من التعليم.(البكري ،٦-٤-٢٠٠٩،www.shabab.ps).

٣. السياسة التعليمية الفلسطينية:

على الرغم من أن الدستور الفلسطيني مازال حتى الآن قيد الإعداد والمداولات، وعلى الرغم من الوتيرة المتسارعة لتعديل النصوص إلا أن جميع المسودات احتوت على نصوص تؤكد احترام الحق في التعليم

القانون الأساسي:

١- ينص القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطيني في المادة ٢٤ على أن التعليم من حق الجميع.

٢- تشرف السلطة الوطنية على التعليم كله في جميع مراحله ومؤسساته وتعمل على رفع مستواه.

٣- يكفل القانون استقلالية الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحث العلمي ويضمن حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والثقافي والفني وتعمل السلطة الوطنية على تشجيعها وإعانتها.

٤- تلتزم المؤسسات التعليمية الخاصة بالمناهج التي تعتمدها السلطة الوطنية وتخضع لإشرافها.

وقد جاء نص القانون الأساسي متقدماً على مسودة الدستور تحديداً.

أشكال التعليم شبه الرسمي والمستمر:

➢التدريب المهني:

تم تصنيف المؤسسات التدريبية العاملة في فلسطين حسب جهة الاشراف ونوع المؤسسة، حيث يوجد نوعان من المؤسسات التدريبية:

المؤسسات التي تقدم برامج تدريب رسمية وهي:

١. كليات المجتمع وكليات فلسطين التقنية.
٢. المدارس الثانوية المهنية.
المؤسسات التي تقدم برامج تدريب شبه رسمية وهي:
١. مراكز التدريب المهني التابعة لوزارة العمل الفلسطينية.
٢. المراكز الاجتماعية لتأهيل الشبيبة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.
٣. مراكز التدريب المهني التابعة لوكالة الغوث الدولية(UNRWA) والجمعيات المتخصصة بالتدريب طويل الأمد.
٤. المؤسسات التنموية والمنظمات غير الحكومية (NGO'S).
٥. الجمعيات الخيرية.
٦. مراكز التدريب الخاصة(الأهلية).

➢**برامج التعليم والتدريب المهني والتقني**

أولاً: البرامج الرسمية: هي البرامج التعليمية والتدريبية المقدمة من قبل وزارتي التعليم العالي أو التربية والتعليم وتمتاز بما يلي:
-تحدد حدا أدنى لمؤهلات المدربين.
-لها متطلبات دخول واضحة.
-يمنح المتخرج منها شهادات رسمية معترف بها.
-لها مدة زمنية ثابتة.
-لها منهاج ثابت محدد سلفا ومعترف به.
- شهاداتها معترف لها من قبل أنظمة الخدمة المدنية كمؤهلات مصنفة.

والبرامج الرسمية نوعان هما: برامج التعليم العالي وبرامج التعليم المهني:

برامج التعليم العالي: تهدف برامج التعليم العالي في كليات المجتمع وكليات فلسطين التقنية الى تحقيق هدفين هما:

- اعداد القوى البشرية المدربة تقنيا في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات لتلبية حاجات المجتمع والتنمية.
- الإسهام في خدمة المجتمعات المحلية والعمل على تنميتها.

تشتمل برامج التعليم العالي على ٣٥ برنامجا يتم تقديمها في ٢١ كلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويمكن تصنيف هذه البرامج الى ثلاث مجموعات:
-برامج إعداد التقنيين.
-البرامج الاكاديمية.
-برامج التأهيل التربوي.

يقبل في كليات المجتمع وكليات فلسطين التقنية حملة شهادة الثانوية العامة الفلسطينية أو ما يعادلها، ويتم القبول في حقول التخصصات المختلفة حسب رغبة الطالب وعدد الطلبة المسموح به لكل تخصص وحسب تسلسل علاماتهم، ويشترط للالتحاق بهذه الكليات:

- شهادة الدراسة الثانوية العامة بمعدل يؤهل الطالب لدراسة التخصص المطلوب.
- أن يكون الطالب لائقا صحيا لدراسة التخصص المطلوب.

ثانياً: البرامج شبه الرسمية: هي البرامج التعليمية والتدريبية المقدمة عادة من مؤسسات أو وزارات غير وزارتي التعليم العالي أو التربية والتعليم وتمتاز بما يلي:

-لا يوجد حد أدنى لمؤهلات المدربين.

-ليس لها منهاجا محددا سلفا، ومنهاجها غير مرتبط بمناهج أخرى.

-لها مدة زمنية متفاوتة(مختلفة).

-يمنح المتخرج منها شهادة معترف بها جزئيا.

يتم تقديم برامج التدريب المهني في عدة جهات وهي:

١-برامج التدريب المهني التابعة لوزارة العمل: هي برامج التدريب الأساسي لصغار السن وبرامج إعادة التدريب لرفع الكفاءة لدى الكبار، وتهدف هذه البرامج إلى تحقيق التالي:

- الإسهام في إعداد القوى البشرية المدربة في مستوى العمالة الماهرة وشبه الماهرة في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات لتلبية حاجات المجتمع والتنمية.
- رفع كفاءة العاملين بهدف تحسين إنتاجية القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتوفير برامج إعادة التدريب لتحسين فرص الحصول على وظائف في سوق عمل دائمة التغير.

٢- برامج التدريب المهني التابعة لزارة الشؤون الاجتماعية.

٣-برامج التدريب المهني التابعة لوكالة الغوث الدولية (أونروا) والجمعيات المتخصصة بالتدريب طويل الأمد.

٤-برامج التدريب المقدمة من المؤسسات التنموية والمنظمات غير الحكومية (NGO'S)

٥-برامج التدريب المقدمة من الجمعيات الخيرية.

٦-برامج التدريب المقدمة من مراكز التدريب الخاصة.

٧-برامج التدريب المقدمة من المؤسسات الحكومية.

ثالثاً: المملكة العربية السعودية:

تستهدف المملكة في توجهاتها المستقبلية مواجهة العديد من التحديات ذات الأثر على تمويل النظام التعليمي ومن أهم التحديات التي تواجه التمويل التعليمي في المجتمع السعودي ما يلي:

- **النمو المتزايد في أعداد الطلاب:**

تشير الدراسات إلى أن العقد المقبل سيشهد نمواً متزايداً في أعداد الطلاب نظراً للنمو في عدد السكان والأكثرية منهم ستكون في سن التعليم وهذا يعني ازدياد الطلب على التعليم

بمراحله كافه وهذا يتطلب الأخذ باستراتيجيات فعاله تعمل على تحسين قدرة النظام والوصول به إلى حد الاستيعاب الكامل للأطفال الذين بلغوا سن التعليم وتوفير التعليم المناسب لهم وهذا المطلب يستلزم توفير الاحتياجات لمواجهة الزيادة في عدد الطلاب وتحسين معدلات الالتحاق بمراحل رياض الأطفال والتعليم الابتدائي والمتوسطة والثانوية وهذا الأمر في حد ذاته يتطلب انفاقاً متنامياً على التعليم والبرمجة ويحمل الدول اعباء إضافية مما يتطلب تدبير مصادر جديدة ومتنوعة لتمويل التعليم والعمل في إطار من الترشيد الواعي لاستخدامات الموارد بكافة أنواعها .

التحدي الاقتصادي:

يعد العامل الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة سلباً وإيجاباً، فالتغيرات الاقتصادية مثل ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط التي قد تؤدي إلى التأثير على مستوى الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة ومنها التعليم، فالعامل الاقتصادي له كبير الأثر في ميزانيات التعليم، التي يحتاجها نظام التعليم، بل إن المفهوم الجديد للتعليم على مستوى العالم أنه عملية استثمارية، وأصبح التخطيط للتعليم يعتمد على المؤشرات الاقتصادية، فالعلاقة بينهما علاقة طرية، كلما ازدهر الاقتصاد ازدهر التعليم، وكلما ازدهر التعليم ازدهر الاقتصاد لاستفادته من مخرجات نظام التعليم.

- **الظروف السياسية الطارئة:**

وهي الظروف التي تفرض نفسها على الدولة، فتجبرها على تعطيل سياستها التعليمية أو التخلي عنها، كحرب الحوثيين في الحد الجنوبي فتلك الظروف لها تأثيرها الكبير على ميزانية الدولة وبالتالي لها الاثر في الحد من الإنفاق على التعليم.

- **التحدي التقني:**

من أبرز مستجدات العصر الحديث التسارع المذهل للثورة العلمية والتقنية المعلوماتية وهذا يشكل عبء كبير على الميزانية المخصصة للتعليم لتوفير أحدث التقنيات لمواكبة التطور العالمي. وهذا من الأسباب الهامة التي دعت لتوفير المزيد من مصادر التمويل.

- **تحدي إنتاج المعرفة:**

المعرفة لا تأتي بالأماني بل هي مورد اقتصادي أساسي لأي بلد خصوصاً في عصر العولمة إذ أن المورد الاقتصادي لا يقتصر على رأس المال أو الموارد الطبيعية بل يعتمد على المعرفة ، كل الدول المتقدمة كاليابان والولايات المتحدة وبريطانيا تنفق مالا يقل عن ٢٠% من الدخل القومي الإجمالي على البحوث والتطوير أي: إنتاج الجديد من المعرفة، وعلى هذا فبناء المعارف وتكوينها يعتر هو الاستثمار الأكبر للشعوب المتقدمة، إن الإبداع والابتكار المرتبطان بالبحوث هما السمة المميزة لإنتاج المعرفة ولابد من استغلال الفرص «نقاط القوة» في مؤسسة التعليم العالي في مواجهة المنافسين وينظر إلى نقاط القوة على

أنها الاقتدار والكفاءة في اقتناص الفرص ومواجهة التهديدات المحتملة. وهذا بطبيعة الحال يتطلب إنفاق عالي على البحوث وعلى تشجيع البحث العلمي.

- **الفرق الكبير بين ما ينفق على طالب التعليم العام والعالي**

إن الفرق في الإنفاق بين طالب التعليم العالي وطالب التعليم العام في الدول المتقدمة يزيد بمرة وثلث فقط، بينما في الدول العربية ومنها السعودية فالإنفاق على طالب التعليم العالي يعادل حوالي ٤ أضعاف ما ينفق على طالب التعليم العام، وهذا لا يدل على ارتفاع الإنفاق على التعليم العالي بل يدل على انخفاض ما ينفق على طالب التعليم العام، ويعكس خللا في السياسات التعليمية بشكل عام. وفي المملكة العربية السعودية وفي العام ١٤٢٢ / ١٤٢١ هـ بلغ متوسط نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم العالي حوالي ثلاثة أضعاف ما ينفق على الطالب في التعليم العام، أما نصيب الطالبة فكان أقل من نصيب الطالب في التعليم العام لنفس السنة، و مجموع نصيبيهما معا أقل من نصيب الطالب في التعليم العالي.

المبحث الثالث: تمويل التعليم في تركيا وفلسطين والمملكة العربية السعودية

يعد تمويل التعليم شاغلاً أساسياً لصناعة السياسة التعليمية في العديد من البلدان، فلكي يضمن صُنّاع السياسة اتساق أهداف السياسة التعليمية مع الاحتياجات والموارد المتاحة، يجب عليهم تحديد التمويل المطلوب والموازنة بينه وبين الموارد المتاحة. ويلجأ صُنّاع السياسة في هذا الإطار الى المقارنة الدولية لتقييم حجم الاستثمار المناسب في التعليم والتعرف على الاستخدام الأمثل للموارد المخصصة لقطاع التعليم.

أولاً: مصادر التمويل

١. تمويل التعليم العام:

- **التمويل الحكومي:**

تركيا: ينفق على التعليم في تركيا من الميزانية العامة للدولة، ومن الأموال المخصصة للتعليم في ميزانية المحافظات وجعلت تركيا الإنفاق على التعليم على رأس الميزانية التركية، ولذا تم تشييد المدارس وتطوير المناهج وتقليص عدد الطلاب في الفصول الدراسية، ودعم المعلمين وتأهيلهم والرقابة على أدائهم، كما تم تشجيع التعليم لدى الأسر ذات الدخل المحدود بصرف مكافآت عن كل طالب وطالبة يتم إرساله للدراسة. (اردوغان، ٢٠١٣).

فلسطين: التعليم في فلسطين له خصوصية تنبع من التحدي الأكبر الذي يواجهه شعبُها، وهو الاحتلال الذي لا يقتصر على الماديِّ، بل يتعدى ذلك، ويتوسل إليه، بإضعاف مقومات الصمود، وعوامل الاعتزاز الفلسطيني، ومن أهمها التعليم الذي يستهدف بناءَ الإنسان، في حين يسعى الاحتلال إلى تدميره.

المملكة العربية السعودية: يتحمل القطاع الحكومي عبء تمويل التعليم بجميع مراحله ومستوياته ولقد أولت المملكة عناية خاصة بتطوير التعليم، وأدراك المسئولون عن التعليم أنه لا يمكن تطوير التعليم مالم ترصد له المبالغ اللازمة. ويحظى قطاع التعليم في المملكة العربية السعودية باهتمام واسع من قبل الدولة، وهذا واضح وجلي فيما ترصده الدولة من ميزانية سنوية للتعليم، وتسعى الحكومة ممثلة في الجهات المشرفة على التعليم نحو تحقيق الالتزام في توفير الخدمات التعليمية في كافة المناطق والمحافظات والهجر وذلك من خلال تخصيص الميزانيات السنوية التي تفي بتوفير هذه الخدمات إيمانا منها بأن هذا واجب تحتمه عليها مسؤولياتها انطلاقا من إدراكها لأهمية العنصر البشري.

ويبلغ عدد طلاب المملكة العربية السعودية 5.55 مليون طالب وطالبة في مقاعد الدراسة بمختلف أطوار التعليم العام بالمملكة العربية السعودية. وأشارت وزارة التربية إلى أنه تم توزيع الطلاب على نحو ٣٥.٥ ألف مدرسة. وفيما يلي جدول يوضح مدى التطور في اعداد الطلاب في مراحل التعليم العام:

تطور الطلاب والطالبات		
العام الدراسي	عدد الطلاب	التغير السنوي
٢٠١٣	٥١٨٧٤٩٨	--
٢٠١٤	٥٥٥٣٥٥٨	% ٧ +
٢٠١٥	٥٥٤٩٩٣٧	% ٠.١

(جدول رقم ٦)

المصدر: موقع وزارة التعليم

ويتضح لنا من خلال موقع وزارة المالية بالمملكة العربية السعودية أن قطاع التعليم ثاني أكبر ميزانية بعد القطاع العسكري للدولة وهو يبلغ : ١٩١.٦٥٩ مليار ريـال لعام ٢٠١٦ وتتوزع بنود الانفاق لعدة ابوام منها: أجور ورواتب العاملين والمعلمين في قطاع التعليم العام، النفقات التشغيلية مثل رسوم الكهرباء والماء والاتصالات والنقل، نفقات برامج التشغيل والصيانة، النفقات المخصصة للمشاريع التعليمية وبناء وتشييد المدارس. (العتيبي، ٢٠٠٤) والشكل التالي يوضح توزيع الميزانية على هذه البنود

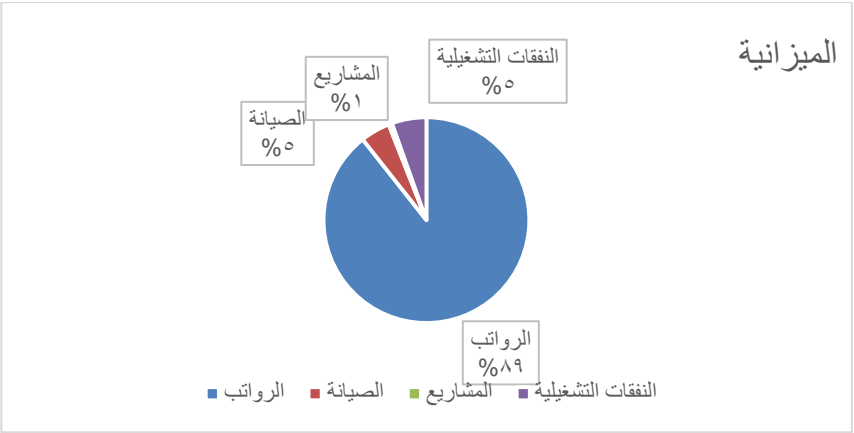

(شكل رقم ٣)

- **التمويل غير الحكومي**

تركيا: هناك الكثير من معونات المالية التي يتلقاها النظام التعليمي من الأفراد والهيئات. تقدم الحكومة حوافز من أجل تشجيع استثمار القطاع الخاص في التعليم. وبهذه الطريقة ستتوسع المؤسسات التعليمية الخاصة. فنجد ان هناك نسبة من كبيره من المدارس الخاصة في التعليم العام ونسبه كبيره جداً لمرحلة التعليم ما قبل الأساسي (دور الحضانة ورياض الاطفال).

بالإضافة الى زيادة جهود الحكومة التركية مؤخرا الساعية إلى زيادة نسبة الالتحاق بالمدرسة الابتدائية عامة وزيادة الفجوة بين نسب تعليم الفتيات والبنين بشكل خاص. ولذلك، فإنها مدعومة ببرنامج البنك الدولي، البالغ قدره ٢٥٠ مليون دولار

فلسطين: تشكل نسبة التعليم الخاص ٦.٢% من مجموع التعليم في فلسطين، حيث بلغ عدد المدارس الخاصة ٢٣٧ مدرسة، تضم ٩٧.١٣٣ طالبا وطالبة، ٣.٤٨٦ معلما ومعلمة، موزعين على المدن والمحافظات الفلسطينية.

إن سياسة وزارة التربية والتعليم الفلسطينية تقضى بتشجيع التعليم الخاص من خلال افتتاح مدارس تكون على مستوى مهني عالي، الأمر الذي يساعد في تخفيض العبء الأكبر عن كاهل المدارس الحكومية، والتي بدورها تشهد في كل عام دراسي جديد زيادة كبيرة في أعداد الطلبة المقبلين على التعليم، حيث يشكل التعليم الحكومي ٦٨.١% من إجمالي التعليم في فلسطين وتشكل مدارس وكالة الغوث ٢٥.٧%

إحصائيات التعليم العالي وعدد الطلاب في الجامعات السعودية (المصدر: وزارة التعليم ٢٠١٢)

الجامعة	استاذ	استاذ مشارك	استاذ مساعد	محاضر	معيد	مدرس	أخرى	إجمالي أعضاء هيئة التدريس	إجمالي الطلبة
الجامعة	استاذ	استاذ مشارك	استاذ مساعد	محاضر	معيد	مدرس	أخرى	الجملة	إجمالي الطلبة
جامعة أم القرى	275	420	1,070	394	1,153	60	0	3,372	67,740
الجامعة الاسلامية	57	120	177	102	128	36	0	620	13,394
جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية	257	489	1,082	604	940	0	0	3,372	88,158
جامعة الملك سعود	800	902	1,797	1,173	2,188	137	0	6,997	66,020
جامعة الملك عبدالعزيز	319	721	1,864	880	1,972	316	76	6,148	132,094
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	127	154	291	237	36	40	0	885	10,965
جامعة الملك فيصل	84	171	394	152	251	0	0	1,052	60,228
جامعة الملك خالد	84	275	888	368	787	0	0	2,402	49,353
جامعة القصيم	131	247	902	499	806	15	575	3,175	52,166
جامعة طيبة	172	193	707	260	541	35	9	1,917	53,234
جامعة الطائف	171	312	584	193	447	17	2	1,726	42,158
جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية	51	53	333	138	102	46	0	723	1,618
جامعة جازان	98	112	447	546	277	76	22	1,578	33,862
جامعة حائل	17	75	532	417	402	15	0	1,458	28,096
جامعة الجوف	11	53	252	281	333	17	0	947	19,334
جامعة تبوك	35	57	313	216	382	40	1	1,044	22,040
جامعة الباحة	22	45	273	157	210	0	0	707	18,411
جامعة نجران	35	47	243	232	361	13	0	931	16,535
جامعة الاميرة نورة بنت عبدالرحمن للبنات	44	94	511	367	230	2	0	1,248	26,990
جامعة الحدود الشمالية	29	27	187	192	141	11	0	587	8,386
جامعة شقراء	12	40	331	387	456	0	20	1,246	19,382
جامعة الخرج	27	67	371	335	329	2	19	1,150	22,997
جامعة الدمام	104	200	681	348	465	0	4	1,802	32,895
جامعة المجمعة	10	33	207	87	165	0	4	506	12,195
إجمالي الجامعات الحكومية	2,972	4,907	14,437	8,565	13,102	878	732	45,593	898,251

المبحث الرابع: نموذج لتمويل جامعة فلسطينية

الجامعة الإسلامية الفلسطينية:

نشأت الجامعة الإسلامية بغزة سنة (١٣٩٨-١٩٧٨م) انبثاقا عن معهد فلسطين الديني(الأزهر) الذي أنشئ عام (١٩٥٤). بدأت الجامعة الاسلامية بثلاث كليات هي: كلية الشريعة، وكلية أصول الدين، وكلية اللغة العربية(الجامعة الإسلامية، ١٩٩٥:ص١)، ونظرا لحاجة المجتمع الماسة إلى التخصصات المختلفة الأخرى فقد أصبح في الجامعة في عام (١٩٩٨/١٩٩٧م) (٨) كليات مختلفة لتخصصات وهي : أصول الدين، الشريعة، الآداب، التربية، التجارة، العلوم، التمريض، والهندسة(الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٤:ص٨)، كما يوجد في الجامعة برنامج للدراسات العليا تمنح الجامعة من خلاله درجة الماجستير في التخصصات التالية: الشريعة الإسلامية، أصول الدين، أصول الحديث الشريف. التربية(المناهج وطرق التدريس، أصول التربية، وعلم النفس)، والرياضيات ، والتجارة،و الهندسة، واللغة العربية، والتاريخ.

وتعتمد الجامعة الإسلامية في تمويلها على عدة مصادر تمويلية(مصادر خاصة، خارجية، ذاتية، ووقف).

المصادر الخاصة:
وهي تشمل(رسوم الطلبة، والرسوم الأخرى) وقد بلغ إيراد رسوم الطلبة للعام (٢٠٠٢) إلى حوالي (٧.٥٢٧.٩٨٥) دينارا أردنيا، أي ما نسبته (٨١.٤٦%) من إجمالي الإيرادات الكلية، و وصلت إيرادات الرسوم الخاصة إلى حوالي (٧٦٨.٨٩٩) دنانير أردنية، أي حوالي (٨.٣٢%) من إجمالي الإيرادات الكلية للجامعة والتي وصلت إلى حوالي (٩.٢٤٠.٨٦٢) دينارا أردنيا(الجامعة الاسلامية، ٢٠٠٢: ص١١).

المصادر الذاتية:
لقد لجأت الجامعة الإسلامية إلى توفير بعض الموارد التمويلية، ذلك من خلال (إيرادات مراكز ومرافق الجامعة، أرباح ودائع، فروقات عملة، متفرقات، رسوم مناقصات ومزايدات، ولوازم في المخازن آخر المدة)، وقد بلغ إجمالي إيرادات المصادر الذاتية إلى حوالي (٦٥٨.٥٠٢) دينارا أردنيا (الجامعة الإسلامية ٢٠٠٢: ص١٠)، لأي حوالي (٧.١%) من إجمالي الإيرادات الكلية للعام (٢٠٠٢م)،

ثانياً: الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية:

١. دراسة صابر صبحي عبد ربه (٢٠١٢) : (التمويل الذاتي للتعليم الجامعي في كل من تركيا وأستراليا وكيفية الإفادة منها في مصر)

استهدفت الدراسة التعرف على واقع التمويل الذاتي للجامعات في كل من تركيا وأستراليا من خلال مصادر التمويل الذاتي لهذه الجامعات وصيغ التعليم الممول ذاتياً ودور هذه الجامعات في تسويق الخدمات الجامعية وتحويلها إلى جامعات منتجة، بالإضافة إلى الشراكة مع قطاع الصناعة والتجارة، وتوظيف أموال الوقف فيدعم وإنشاء الجامعات مالياً وفنياً، والتوصل إلى تصور مقترح للتمويل الذاتي للجامعات المصرية من خلال الاستفادة من هذه التجارب الرائدة. وقد استخدمت الدراسة المنهج المقارن من خلال الوصف والتحليل والمقابلة. وقد توصلت الدراسة الى بعض النتائج منها أن التعليم الجامعي المصري يعاني من قصور في التمويل، إن مصادر تمويل التعليم الجامعي من الوحدات ذات الطابع الخاص لا تسهم بفعالية في التمويل.

٢. دراسة أحمد علي سليمان (٢٠١٣): (خبرة الجامعات الوقفية بتركيا وإمكانية الإفادة منها في مصر)

تناولت الدراسة أنموذجاً لتجربة تربوية فريدة وركيزة أساسية من منظومة التعليم العالي في تركيا الا وهي الجامعات الوقفية التركية، حيث قدمت تعليمًا جيدًا؛ يقوم على فلسفة واستراتيجيات تعليمية وتربوية حديثة، تركز على الطالب باعتباره محور العملية التربوية، وتعتمد على الخبرة المباشرة، والتطبيقات العملية، وتراعي متطلبات الدارسين، وحاجات المجتمع، ومتطلبات سوق العمل، وتحقق الاكتفاء الذاتي في التمويل، باعتمادها على

الأوقاف الإسلامية، وتنميتها، واستحداث صيغ جديدة للأوقاف، ومن ثم تخفف العبء عن كاهل الدولة، وتحقق الشراكة الحقيقية والتفاعل المباشر مع المؤسسات الصناعية والإنتاجية، وإبرام الشراكة مع الجامعات والمؤسسات العلمية الكبرى في العالم؛ من أجل تحقيق نهضة تركيا، وتحقيق الرفاهية للمواطن التركي. وما يهمنا في هذه الدراسة هي التعرف على منهجيتها في التمويل، وفيما يتعلق بالتمويل اللازم للجامعات نجده يعتمد بصفة رئيسة على عائدات الأوقاف المؤسسة للجامعة الموقوفة عليها، والرسوم التي يدفعها الطلاب، وقد حقق هذا النمط من التمويل استقلالا إداريا نتج عنه حرية أكاديمية، وأبحاث ذات توجهات إبداعية. وهذا يتفق مع ما يؤكد عليه خبراء البحث العلمي بأن ثمة علاقة طردية بين الحرية والإبداع. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي. ونتج عن الدراسة مجموعة من الاقتراحات للاستفادة من خبرة الجامعات الوقفية التركية منها فيما يخص المقررات والية قبول الطلاب بالإضافة الى تطوير طرق تمويل الجامعات بناء على تجربة الجامعات الوقفية التركية.

٣.دراسة شعث (١٩٩٧): (واقع تمويل التعليم الجامعي ومستقبله من وجهة نظر القائمين على الجامعات الفلسطينية ومجلس التعليم العالي وأجهزة الدولة)

تهدف لتوضيح واقع تمويل التعليم الجامعي في فلسطين، والبدائل المستقبلية التي تواجهها الجامعات. ومعرفة وجهة نظر مجالس الأمناء ورؤساء الجامعات، وأعضاء مجلس التعليم العالي، ومسئولي أجهزة الدولة حول قضايا التعليم الجامعي الفلسطيني . واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وطبقت الباحثة أداة الدراسة (استبانة) على مجتمع القائمين على الجامعات الفلسطينية، وعلى جميع أعضاء التعليم العالي، وعلى عينة قصدية من مسئولي الدولة، وقد بلغ عدد مجتمع الدراسة(٩٨) فرداً. وقد تم تحليل البيانات إحصائياً من خلال برنامج .(spss) باستخدام معادلات الشيوع – النسب المئوية، لكل بند من بنود الاستبانة. وأجرت الباحثة بعد ذلك تحليلاً كيفياً لإجابات الاستبانات.

وكان من أهم ما توصلت إليها الدراسة أن الجامعات الفلسطينية تعاني من أزمة تمويلية حادة، ذلك بسبب اعتمادها على التمويل الخارجي الذي أخذ في التراجع. ومصادر التمويل التقليدية عاجزة عن مواجهة متطلبات التعليم الجامعي. ونفقات الجامعات تتركز على الإنفاق الجاري الأمر الذي لا يترك مجالاً لتطوير نوعية التعليم، ولا التركيز على البحث العلمي.

وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الإيرادات الذاتية للجامعات الفلسطينية عن طريق زيادة الأقساط الجامعية لتغطي العجز بشكل جزئي. وضرورة إنشاء صندوق الطالب الجامعي لتحقيق تكافؤ الفرص والعدالة. وضرورة التنسيق بين الجامعات في التخصصات المختلفة المكررة وإيجاد استراتيجية للتعليم العالي ترعاها وزارة التعليم العالي وتكون ذات قيمة تنفيذية.

ثالثاً التعليق على الدراسات السابقة:

ويتضح من خلال استعراض الدراسات السابقة ما يلي

١. أشارت الدراسات السابقة إلى أن مشكلة تمويل التعليم مشكلة عالمية وإقليمية ومحلية

٢. اعتماد كثير من الجامعات على الحكومة في تمويل التعليم خصوصاً الدول العربية.

٣. أظهرت الدراسات أن هناك تراجعاً في الدعم الحكومي للجامعات.

٤. أشارت الدراسات السابقة إلى ضرورة البحث عن صيع لتمويل التعليم مع استمرار الدعم الحكومي في المرحلة الأولى.

٥. أوضحت الدراسات السابقة أن الأزمة المالية التي تعاني منها الجامعات بصورة عامة أثرت سلًبا عل المدخلات، والعمليات والمخرجات التعليمية.

نتائج الدراسة :

أولاً: إجابة أسئلة الدراسة:

إجابة السؤال الأول:

ما واقع تمويل التعليم في تركيا؟

تهتم الدولة التركية بشكل خاص على التعليم فقد جعلت الإنفاق على التعليم على رأس الميزانية التركية. فقد وضع مجلس التعليم التركي استراتيجية مناسبة لتمويل التعليم من خلال الميزانية الحكومية والطلاب واسرهم وذلك لتحقيق مبدأ العدالة وتساوي الفرص. فيتمثل التمويل التعليمي التركي بالآتي:

١- الدعم الحكومي الكامل للمراحل الأساسية حيث انها مجانية التعليم وانشاء المباني والمعدات والتجهيزات والمختبرات ونفقات الصيانة وتوزيع الكتب مجاناً ودفع رواتب المعلمين وتدريبهم.

٢- تمويل جزئي للجامعات من قبل الحكومة يتمثل بإنشاء الجامعات والصيانة ودفع رواتب المعلمين.

٣- دفع الرسوم الدراسية من قبل الطلاب الى جانب الدولة في التعليم الجامعي وبعض الطلاب معفى منها.

٤- الى جانب منح مكافئات للطلاب المتفوقين وتقديم المنح والاعانات للطلاب غير القادرين لمواصلة تعليمهم.

٥- القروض الطلابية الميسرة بدون فوائد التي تقدم للطلاب وخاصة في المناطق الفقيرة وللأسر المحتاجة لتعليم أبناءها.

٦- يترك للطلاب الخيار في سداد القروض على أقساط او بعد التخرج.

٧- يشترك القطاع الخاص الى جانب الحكومة في تقديم القروض الطلابية.

٨- تكاليف التعليم مشتركة بين الحكومة والطلاب في التعليم العالي.

٩- الى جانب توفير المزيد من الخيارات للطلاب في اختيار البرنامج التعليمي الملائم للدراسة ومواكبة نهج السوق وطريقة تمويل هذا البرنامج.
١٠- هناك دور مركزي متمثل في التمويل الحكومي ودور اخر أكبر ممثل في التمويل الخاص وخاصة الجامعات الوقفية والخاصة والمنتجة، حيث ان هناك حكم ذاتي واستقلال لهذه الجامعات في الإدارة والتمويل.
١١- المساعدات الفنية والمالية والمنح الدراسية والتدريبية من المنظمات مثل البنك الدولي وفروعه والبنك الأمريكي وغيرها.
١٢-بلغت نسبة تمويل التعليم العام من قبل الحكومة في عام ٢٠١٥ ١٣,١١%.
١٣-والاجمالي للتعليم العالي ١و١% من الناتج المحلي، ونسبة تمويل الجامعات تختلف من جامعة لأخرى فمثلاً جامعة أنقرة وإسطنبول تلقى دعماً كبيراً عن غيرها من الجامعات في المناطق التركية الأخرى.

إجابة السؤال الثاني:

ما واقع تمويل التعليم في فلسطين؟

نستطيع القول مما سبق أن أزمة تمويل التعليم في فلسطين قد تسببت بإعاقة في تنفيذ الخطط والبرامج التطويرية ، الامر الذي حدَ بصورة مباشرة من تحقيق الاهداف وأنتاج مخرجات ذات نوعية وجودة عالية قادرة على المنافسة الداخلية والخارجية.
فمنذ نشأة التعليم لم يحض التعليم الفلسطيني بسياسة تمويلية واضحة المعالم ومناخ الاحتلال الاسرائيلي كان له تأثيره البالغ على المسيرة الاكاديمية والادارية والمالية الا ان التعليم الفلسطيني ناضل من اجل البقاء والاستمرار على الرغم من قلة التمويل ، وفيما يلي موجز لمصادر التمويل للتعليم الفلسطيني :
١-في تمويل التعليم العام تعتمد السلطة الفلسطينية على الحكومة في التمويل بالإضافة الى رسوم دراسية بسيطة تتراوح ما بين (٣٥-٧٠) شيكل.
٢-تشكل نسبة التعليم الخاص ذو التمويل الغير حكومي المتمثل في المدارس الاهلية في التعليم العام ٦.٢% في فلسطين.
٣-نظرا لأوضاع الاحتلال الاسرائيلي في فلسطين ،والذي ادى الى نزوح كثير من اللاجئين الفلسطينيين ،قامت هيئة الامم المتحدة والاتحاد الاوربي بإنشاء وكالة الغوث للإغاثة اللاجئين والتي تصرف ٥٨%من ميزانيتها على التعليم الاساسي بالإضافة الى بعض المنح الجامعية.
٤- في تمويل التعليم العالي اعتمدت الجامعات على عدة مصادر تمويلية متفرقة، نوجز الحكومي منها والذي يمثل ١٠.٢% في :
أ-منظمة التحرير الفلسطينية :التي شكلت الاساس في دعم الجامعات الفلسطينية ،وخاصة في فترة الثمانينات والتسعينات.

ب-السلطة الوطنية التي بدأت باخذ ملامحها منذ تشكيل السلطة عام ١٩٩٤، وتحديد التمويل عام٢٠٠٢.
٥-تمويل التعليم العالي الغير حكومي في فلسطين يتمثل في الاتي:
أ-الرسوم الطلابية (اقساط الطلاب)وتشكل اعلى نسبة تمويلية وهي ٧٩%.
ب-التمويل الذاتي(الايرادات التشغيلية)وهو ما يمثل اقل نسبة تمويلية وهي ٢.٤ .
ج-المساعدات والتي تبلغ قيمتها ٨.٢% وتتمثل في:

- مساعدات الدول سواء العربية او العالمية او الاسلامية المتمثلة في الاوقاف والمبالغ المادية المخصصة لبناء وتجهيز المباني الجامعية او بعض المنح الدراسية لبعض الطلاب في جامعات الشرق الاوسط كما في وكالة الغوث.
- مساعدات الصناديق والبنوك الاسلامية والعربية التي تتمحور حول تقديم المساعدات للطلبة عبر صندوق الطالب وعبر القروض الدراسية .
- مساعدات مقدمة من شخصيات فلسطينية والتي اقتصر معظمها على صيانة المباني وتجهيزها وبنائها ونسبة هذا النوع من التمويل ضئيلة جدا.

٦-لابد من الاشارة الى العجز الهائل الحاصل في تمويل التعليم في فلسطين حيث ان الحكومة لا تولي سوى ١٨%من ميزانية الدولة المتواضعة على التعليم حيث تولي قطاع الامن أهمية كبرى وتنفق عليه ما يعادل ٨٨%من ميزانية الدولة.

إجابة السؤال الثالث:

ما أوجه الشبه والاختلاف في سياسة تمويل التعليم في كل من تركيا وفلسطين ومقارنتها بسياسة التمويل في المملكة العربية السعودية؟

مقارنة بشكل عام

أوجه المقارنة	تركيا	فلسطين	السعودية
الموقع	في الشرق الاوسط شمال العراق وسوريا بين قارتي اسيا وأوروبا	تقع في الشرق الاوسط بين غرب اسيا وشمالي افريقيا في شبه جزيرة سينا	في الجنوب الغربي من قارة آسيا
عدد السكان	٧٥ مليون نسمة	١١.٩ مليون نيمة	٣٠.٧٧٠.٣٧٥ نسمة
نظام التعليم	حكومي مركزي علماني	لا يوجد نظام مجدد نظرا لتنوع الجهات المشرفة عليه	حكومي مركزي اسلامي

العوامل المؤثرة على تمويل التعليم	عوامل داخلية وتشمل: ١-دخل الاسرة ٢-المستوى التعليمي للأسرة ٣-التعداد السكاني ٤-التحدي الجغرافي ٥-تطبيق الجودة عوامل خارجية وتشمل: ١-الظروف الاقتصادية ٢-الحروب	١-الابعاد السياسية والثقافية المتمثلة في ظروف الاحتلال. ٢-العوامل السكانية. ٣-العوامل الجغرافية ٤-العوامل الاقتصادية. ٥-الظروف الاجتماعية.	١-النمو المتزايد في اعداد الطلاب ٢-التحدي الاقتصادي ٣-الظروف السياسية الطارئة ٤-التحدي التقني ٥-تحدي انتاج المعرفة ٦-الفرق الكبير بين ما ينفق على طالب التعليم العالي والعام
السلم التعليمي	١-التعليم الرسمي ويشمل: • مرحلة ما قبل الابتدائي(الحضانة ورياض الأطفال) • مرحلة التعليم الأساسي(الابتدائي والمتوسط) • المرحلة الثانوية • التعليم العالي ٢- التعليم غير الرسمي (تعليم الكبار وتدريبهم)	١-مرحلة التعليم قبل المدرسي (رياض الاطفال). ١- مرحلة التعليم المدرسي: أ-التعليم الأساسي الالزامي(متوسط وإبتدائي) ب-التعليم الثانوي(اكاديمي ومهني)	١-مرحلة رياض الأطفال ٢-المرحلة الابتدائية ٣-المرحلة المتوسطة ٤-المرحلة الثانوية ٥-مرحلة التعليم العالي
ميزانية التعليم	٦٢ مليار ليرة تركية لعام ٢٠١٥	١٣مليار و٢٢٣مليون شيكل لعام٢٠١٣	١٩١.٦٥٩ مليار ريال لعام ٢٠١٦
نسبة ميزانية التعليم من الميزانية العامة للدولة	لم نتمكن من الحصول عليها	١٨%	٢٥%

التعليم العام

أوجه المقارنة	تركيا	فلسطين	السعودية

الجهة المشرفة	وزارة التعليم الوطني	يشرف على المدارس الحكومية: وزارة التربية والتعليم الفلسطينية التابعة للسلطة الفلسطينية . وعلى مدارس وكالة الغوث:وكالة الغوث.	وزارة التعليم
عدد الطلاب		١١٧١٥٩٦ في عام ٢٠١٥	٥٥٤٩٩٣٧ في عام ٢٠١٥
عدد المدارس		٢٨٥٦	٣٥.٥ ألف مدرسة
الزامية التعليم	مجاني والزامي	رسوم رمزية (٣٥-٧٠) شيكل سنويا. الزامي على الرغم من ارتفاع نسبة التسرب.	مجاني
مصادر التمويل الحكومي	الانفاق من الحكومة التركية ويشمل: -انشاء المباني المعدات والتجهيزات والمختبرات للمدارس -الصرف على الصيانة والتشغيل -توزيع الكتب مجاناً -دفع رواتب المعلمين وتدريبهم - الانفاق على مشاريع تطوير وتحسين التعليم	الانفاق من الحكومة وتشمل: -انشاء المباني المعدات والتجهيزات والمختبرات للمدارس -الصرف على الصيانة والتشغيل -توزيع الكتب -دفع رواتب المعلمين	الانفاق من الحكومة السعودية ويشمل: -انشاء المباني المعدات والتجهيزات والمختبرات للمدارس -الصرف على الصيانة والتشغيل -توزيع الكتب مجاناً -دفع رواتب المعلمين وتدريبهم - الانفاق على مشاريع تطوير وتحسين التعليم

	-دفع مكافآت للأمهات لكل طفل ٢٠/١٥ دولار لزيادة نسبة حضور الطلاب في المدارس وخاصة البنات - الانتقال بالتعليم المدرسي التركي إلى العالم الرقمي (مشروع الفاتح)		
مصادر التمويل غير الحكومية	-معونات المالية التي يتلقاها النظام التعليمي من الأفراد والهيئات -انشاء المدارس الخاصة في التعليم العام ونسبه كبيره جداً لـ(دور الحضانة ورياض الاطفال).	-الرسوم الرمزية للطلاب (٣٥-٧٠)شيكل. -المساعدات الدولية المتمثلة في وكالة الغوث وتبرعات الدول الاخرى. -ملاك المدارس الخاصة.	-تقديم الخدمات التعليمية على نطاق واسع (المدارس الأهلية) - الخصخصة - بناء المدارس من قبل الشركات والافراد - الاستثمار في المرافق التعليمية - وتقديم الجوائز التشجيعية للطلبة من قبل المؤسسات ورجال الاعمال - التبرعات من الافراد والمؤسسات لتنفيذ بعض المشاريع التعليمية -البرامج التدريبية المقدمة من القطاع الخاص

			-النقل المدرسي التعاوني -التغذية المدرسية - الإعلان التربوي والمجلات والنشرات التربوية -الصندوق المدرسي -ادخال تقنية الحاسب من خلال بعض المبادرات

التعليم العالي:

أوجه المقارنة	تركيا	فلسطين	السعودية
الجهة المشرفة	مجلس التعليم العالي	وزارة التربية والتعليم العالي	وزارة التعليم
عدد الطلاب	٤ مليون طالب منهم ٥٠ الف طالب اجنبي	١٧٩٤٨ في عام ٢٠٠٥.	٨٩٨,٢٥١ في عام ٢٠١٢
عدد الجامعات	١٠٩ جامعة حكومية ٧٦ جامعة خاصة ٢٤ جامعة وقفية ١٣٢ جامعة منتجة	١٢ جامعة في قطاع غزة. ١٧ جامعة في الضفة الغربية. جامعة اهلية واحدة.	٢٦ جامعة حكومية ٨ جامعات أهلية
مصادر التمويل الحكومية	-تمويل جزئي للجامعات متمثل في نفقات ثابته تشمل انشاء المباني الجامعية وتجهيزها بالمعدات اللازمة نفقات دورية تشمل الانفاق على الصيانة والتشغيل ودفع الرواتب والأجور -الدفع لابتعاث	تشكل نسبة التمويل الحكومي في الجامعات الفلسطينية ١٠% من ايرادات الجامعة.ويشمل إنشاء المباني الجامعية وتجهيزها بالمعدات اللازمة و الانفاق على الصيانة والتشغيل ودفع	-الحكومة المصدر الرئيسي للتمويل -توفير ميزانية خاصة لكل جامعة -دفع الرواتب والأجور للعاملين والاساتذة -دفع مكافآت شهرية للطلاب -انشاء المباني الجامعية وتجهيزها

	الطلاب خارج تركيا لاستكمال الدراسات العليا -دفع منح للطلاب المتفوقين ولمن يقوم بخدمة المجتمع	الرواتب والأجور	بالمعدات والأجهزة -الدفع لنفقات الصيانة -تمويل دراسات الماجستير والدكتوراه والابتعاث الخارجي
غير حكومي ويشمل:			
١.رسوم الطلاب والمنح والقروض	- الجامعات التركية غير مجانية حيث يدفع الطلبة رسوم دراسية. -قروض دراسية ميسرة بدون فوائد - استقطاب عدد كبير من الطلاب الأجانب	-الرسوم الدراسية وهي اعلى نسبة تمويل ٧٩%	الجامعات السعودية مجانية بالكامل
٢.التمويل الذاتي	يتمثل بإرادات الجامعات من العقود والاستشارات والبحوث العلمية الخدمات الصحية المشاريع الصناعية والطباعة وخدمات الكمبيوتر. وإقامة المؤتمرات والمعارض الفنية -الجامعات المنتجة. -الوحدات ذات الطابع الخاص - الشراكة بين الجامعات التركية والجامعات الأجنبية	-التمويل الذاتي وهو ضئيل جدا ٢.٤ % ويتمثل في الايرادات التشغيلية من ايجار الكافتيريا وطلبات الالتحاق وايرادات المكتبة ورسوم المناقصات والتعليم المستمر.	-إيرادات الرسوم كرسوم التسجيل والأنشطة الطلابية ورسوم الامتحانات ورسوم الحصول على وثائق التخرج. -دخل المراكز والمرافق التابعة لمؤسسات التعليم العالي -المراكز البحثية -عوائد الاختراعات والابتكارات. -الأنشطة التجارية والربحية التي تديرها المؤسسات التعليمية داخل وخارج حرمها. -الاستثمارات

			والإيجارات لبعض مرافق الجامعة. -تبني بعض الاتجاهات التربوية الجديدة: ومن تلك الاتجاهات التعليم الموازي والتعليم عن بعد -"صندوق التعليم العالي" الذي تودع فيه مكافئات الطلاب المقصرين في أدائهم الدراسي أو الطلاب الذين تجاوزوا المدة النظامية
٣.التمويل المجتمعي	-السماح للقطاع الخاص والمنظمات الاجتماعية بدعم الجامعات -انشاء الجامعات الوقفية -السماح بقبول الهبات والتبرعات	-مساعدة شخصيات فلسطينية وتشمل تبرعات عينية من معدات وصيانة ومساهمات في انشاء المباني. الا ان هذا النوع من التمويل ضئيل جدا	- برامج الكراسي البحثية - دخل الخدمات الاستشارية، والدورات التدريبية والتعليم المستمر - الأوقاف
٤.التمويل الخارجي	-المساعدات المالية من البنك الدولي -المنح الممولة من المنظمات والهيئات الدولية -مشاريع اليونسكو في تطوير منظمة التعليم الجامعي في تركيا -الاتفاقيات	المساعدات: -مساعدة الدول الاخرى وتشمل انشاء المباني الجامعية وتجهيزها -مساعدة الصناديق والبنوك الاسلامية والعربية وتشمل على تقديم المساعدات	لا تتلقى أي مساعدات دولية

	والمعاهدات العلمية بين الجامعات التركية والجامعات الأوربية والأمريكية	والقروض للطلبة. وتصل نسبتها ٨.٢%	
٥.تمويل القطاع الخاص	-٧٦ جامعة خاصة وتغطي جميع المقاطعات التركية	يتمثل القطاع الخاص في جامعة اهلية واحدة ناشئة تاسست عام٢٠٠٦	- إنشاء جامعات وكليات أهلية ربحية أو غير ربحية ٨ جامعات اهلية
٦.البحث العلمي	- وتمتلك تركيا حوالي ٦٠ مؤسسة بحثية	لاتعتمد الجامعات الفلسطينية عل تمويل البحث العلمي.	بلغ عدد الكراسي البحثية (١٨٩) كرسيًا

ثانياً: عرض أهم النتائج:

من خلال الجدول التحليلي السابق لتمويل التعليم في كل من تركيا وفلسطين والسعودية، يتبين ان هناك ثمة جوانب متشابهة، وثمة جوانب اختلاف فيها نوضحها في النقاط التالية:

أوجه التشابه:

١.تتفق الدول الثلاث على مجانية التعليم في مراحل التعليم العام على الرغم من وجود رسوم رمزية في فلسطين.

٢.اعتمدت الدول الثلاث على مصدر الحكومة في تمويل التعليم العام.

٣.يوجد تعليم خاص في كل من الدول الثلاث متمثل في المدارس الاهلية.

٤.تشابهت تركيا والسعودية في تمويل التعليم العالي الخاص بدعم الجامعات الاهلية بينما في فلسطين تعتبر الجامعة الاهلية الوحيدة ناشئة .

٥.اهتمت المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية بالبحث العلمي بينما في فلسطين يضل البحث العلمي يفتقر للدعم.

٦.تتلقى كل من تركيا وفلسطين دعم خارجي لتمويل العالي بينما في المملكة العربية السعودية لا تتلقى اي دعم .

٧.يدعم التمويل المجتمعي كل من تركيا ولسعودية بينما تفتقر فلسطين الى الدعم المجتمعي.

٨.تتشابه الى حد ما مصادر التمويل الذاتي بين تركيا والسعودية لكنها قليلة جداً في فلسطين.

أوجه الاختلاف:

١.تختلف من حيث مجانية التعليم في مرحلة التعليم العالي فهي غير مجانية في تركيا وفلسطين بينما تكون مجانية في السعودية.

٢.أظهرت نتائج الدراسة أن الجامعات الفلسطينية تعتمد بصورة كبيرة في تمويلها على رسوم الطلبة حيث وصلت نسبة رسوم الطلبة في الجامعة الإسلامية حوالي(٨٩.٧%) من إجمالي الإيرادات الكلية للجامعة، في حين كانت نسبة رسوم الطلبة في جامعة الأزهر حوالي (٧٢.٣%) من مجموع الإيرادات الكلية للجامعة.
بينما تعتمد الجامعات السعودية على ميزانية التعليم الممنوحة من قبل الدولة. بينما تتعدد مصادر التمويل الاساسية في تركيا.
٣.الاختلاف الكبير باعداد الجامعات الخاصة والحكومية في الدول الثلاث ونلاحظ تميز تركيا بعدد كبير من الجامعات الخاصة المميزة.

النتائج العامة:

١- أظهرت نتائج الدراسة أن الجامعات الفلسطينية لا تعتمد بشكل أساسي على التمويل الحكومي.
٣- كشفت نتائج الدراسة أن الجامعات الفلسطينية تعتمد بشكل قليل جدا على التبرعات والهبات الداخلية، حتى تكاد أن تكون معدومة.
٤- أثبتت الدراسة أن الجامعات الفلسطينية تعتمد بشكل قليل على الإيرادات المتفرقة (التمويل الذاتي) في فلسطين.
٥- لقد أظهرت الدراسة أن الجامعات الفلسطينية تعتمد وبشكل متوسط على التبرعات الخارجية.
٦- أظهرت الدراسة أن من أكثر الأسباب التي ساهمت في إيجاد الأزمة المالية، قلة الميزانية التعليمية من قبل الحكومة الفلسطينية.
٧- أظهرت الدراسة أنه يجب البحث عن موارد تمويلية إضافية، وتعزيز بعض الموارد الموجودة.

ثالثاً: التوصيات

في ضوء ما تقدم من عرض خبرات وتجارب كل من دولتي تركيا وفلسطين لنظام تمويل التعليم، واستعراض أدبيات الدراسات السابقة لتلك الدول، كان لابد من التوصل الى أوجه الاستفادة من هذه التجارب من خلال توصيات ومقترحات لتطوير مصادر تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية:

١- الاستفادة من التجربة التركية في انشاء الجامعة المنتجة.
٢- إنشاء برامج التبادل العلمي مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حيث يتم تبادل أعضاء هيئات التدريس والطلاب بين الطرفين. وذلك من خلال محاكاة تجربة الجامعات التركية العلمية والتقنية في التبادل العلمي.
٣- إحياء روح البذل والعطاء في المجتمع من خلال إحياء الوقف الإسلامي على التعليم. والاستفادة من التجربة التركية في انشاء الجامعات الوقفية.

٤- مواكبة المعايير العالمية في التعليم الجامعي وذلك من خلال زيادة التحصيل العلمي والأداء العالمي في جميع مستويات التعليم وهو ما مكن تركيا من النجاح في دخول الاتحاد الأوربي.
٥- الاستفادة من المنظمات والهيئات الدولية في دراسة بعض المشكلات التي تواجه التعليم، كما في التجربة التركية ويمكن الحصول على هذه الخدمات بدون مقابل، فنحن ندفع حصصنا بانتظام لهذه المنظمات إلا أننا لا نستفيد منها
٦- وضع آلية لإنشاء وحدات ذات طابع خاص في الجامعات كما في جامعة الفاتح في تركيا تخدم المجتمع المحلي والعالمي.
٧- زيادة الاهتمام بالبحوث العلمية التطبيقية في المجالات المختلفة الصناعية والزراعية والعلمية والتكنولوجية وهي التي وفرت الكثير من المال لتركيا وخففت العبء عن كاهل الدولة.
٨- فتح قنوات مع مسئولي شركات القطاع الخاص في الداخل والخارج بهدف بلورة طرق جديدة للتمويل الاستثماري المشترك بما يحقق للوزارة عائدات مالية إضافية اعتماداً على التجربة التركية.
٩- حث القطاع الخاص بأسلوب ملائم على التبرع لتمويل مشاريع محددة كما يحدث من تشجيع الحكومة التركية للقطاع الخاص.
١٠- وضع آلية لتأجير بعض مرافق الوزارة للقطاع الخاص.
١١- في ضوء التجربة التركية والتفكير في استحداث النمط الثالث في التعليم بجانب النمطين المتعارف عليهما حتى الآن في وهما التعليم الحكومي والخاص، هذا النمط الثالث في التعليم يقوم على الشراكة بين القطاع الخاص والنقابات المهنية والجمعيات الأهلية والحكومة والقطاع الخيري في مجتمع الأمة ومن خلال تملك أسهم محددة في هذا النظام التعليمي . هذا النمط من التعليم ليس حكوميا خالصا، وليس استثمارياً ماليا خالصا، إنما هو تعليما قائما على الشراكة بين أطراف المجتمع المدني الفاعلة .
١٢-الاستفادة من نجاح تركيا في استقطاب عدد كبير من الطلاب الأجانب و فتح أبواب الدراسة والتعاون العلمي والثقافي مع العديد من الدول.
١٣-ضروة تفعيل دور وزارة التربية والتعليم في تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني.
١٤- ضرورة وضع استراتيجية تمويلية واضحة الأبعاد من قبل الوزار، تراعي البعد الاجتماعي والاقتصادي والديني، وإشراك جميع الأطراف المعنية فيه(المجتمع بكافة أفراده ومؤسساته، والجامعة، والحكومة).
١٥-ضرورة اتباع الأسلوب الإنتاجي(مبدأ الجامعة المنتجة)، وتحويل بعض الوحدات الأكاديمية للجامعة إلى وحدات إنتاجية وبحثية لحل بعض القضايا الزراعية، والصناعية،

والخدماتية، وإنشاء مكاتب استشارات علمية لتقديم البحوث والاستشارات العلمية والتطبيقية، التي تطلبها الوزارة والمؤسسات مقابل عائد مالي.
١٦-العمل على انشاء صندوق خاص في وزارة التربية والتعليم العالي لدعم مراكز البحث العلمي في فلسطين ليرتقي لمستوى الانتاج وليعتمد كاحد مصادر التمويل وابتكار طرق حديثة في خدمة التسويق لنتاج الابحاث العلمية والمبتكرات .

الخـاتمـــــــة:

وكما رأينا سابقاً، فإن تمويل العليم بصفة عامة، والتعليم العالي بصفة خاصة يعد مشكلة كبيرة تؤرق، المنظرين التربويين اليوم، وذلك في ضل زيادة النمو السكاني، وازدياد الطلب المجتمعي عل التعليم العالي، مقابل شلل كبير في الموارد المالية، واعتماد عدد كبير من مؤسسات التعليم العالي على التمويل الحكومي فقط. إن المتأمل في والمتفحص للمستقبل القريب يدرك بأن اعتماد عدد من مؤسسات التعليم العالي على الدعم الحكومي يعد خطراً جسيماً وإن البحث عن خيارات وبدائل أخرى للتمويل أصبح خياراً استراتيجيا لا مناص عنه لعدد كبير من مؤسسات التعليم العالي . وبالتالي فإنه يجب على جميع مؤسسات التعليم العالي عمل خطة استراتيجية، من الآن، لمواجهة ذلك المستقبل القريب والذي ينبئ بانفجار سكاني كبير، وعدم قدرة الدول على تقديم التمويل الكامل لتلك المؤسسات.

المراجع :

- الموقع الرسمي لكلية فلسطين الاهلية .متاح على الرابط. shobiddak.comتم استرجاعة في ١-٤-٢٠١٦
- الشامي،غسان مصطفى (١٤-٨-٢٠١٥).وكالة الغوث الشاهد الوحيد على نكبة فلسطين.المركز الفلسطيني للاعلام.متاح على الرابط https://www.palinfo.com تم استرجاعه في١-٤-٢٠١٦
- أبو ورد، إيهاب محمد الناقة، صلاح أحمد(٢٠٠٩).اعداد المعلم وتنميته مهنيا في ضوء التحديات المستقبلية.
- أبو خديجة ،امال (٣١-١٠-٢٠١١).واقع التعليم المدرسي في فلسطين وتطلعاته المستقبلية.دنيا الوطن.
- أردوغان، الطيب رجب.(٢٠١٣) الصفحة الرسمية لرئيس الوزراء التركي على الفيس بوك. متاح على الرابط https://www.facebook.com/MafhmtWalw/posts/147570912116554
- بو بطانه، عبدالله. (١٩٩٦). تمويل النظم التربوية: التحدي والمواجهة. ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الوطني حول التعليم لمواجهة القرن الواحد والعشرين، ليبيا.

- البكري، خالد محمد حلمي (٦-٤-٢٠٠٩).مجلة شباب الإلكترونية. متاحة على الرابطwww.shabab.ps. تم استرجاعه في ١-٤-٢٠١٦.
- تركيا بوست. مجموعة مقالات عن التعليم في تركيا منشور في المجلة الالكترونية التركية على الرابط http://www.turkey-post.net/
- البحيري، السيد محمود. (٢٠٠٤). تمويل التعليم الجامعي في مصر في ضوء المتغيرات والاتجاهات العالمية المعاصرة " دراسة مستقبلية " ، دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة الأزهر.
- الجامعة الإسلامية. دليل الجامعة الإسلامية بغزة.
- الجامعة الإسلامية (٢٠٠٢). البيانات المالية
- الجرجاوي، زياد علي محمود (٢٠٠٥). أزمات تمويل التعليم العالي الجامعي في فلسطين. بحث مقدم لمؤتمر أوضاع الجامعات الفلسطينية المنعقد في الجامعة العربية الامريكية في جنين بالتعاون مع نقابات العاملين في الجامعات الفلسطينية.
- الحامد، معجب وآخرون. (٢٠٠٧). التعليم في المملكة العربية السعودية رؤية الحاضر واستشراف المستقبل. مكتبة الرشد. الرياض.
- الدقي، نور الدين (٢٢-٢٦\١٢\٢٠١٥)المؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، تمويل التعليم العالي في الوطن العربي .الوثيقة الرئيسية. الاسكندرية
- رفاعي، عقيل محمود. (٢٠٠٥). التعليم العام والانفاق عليه في مصر في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة. ورقة علمية مقدمة في المؤتمر القومي السنوي الثاني عشر.
- السطري، مصطفى أحمد سليمان (٢٠١١).دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية في فلسطين. رسالة ماجستير الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية. جامعة الازهر. فلسطين. غزه
- الاسمري، عبد الله. مقال بعنوان التعليم في تركيا. جامعة ام القرى متاح على الرابط https://old.uqu.edu.sa/page/ar/78559 مسترد بتاريخ ١٩-٤-٢٠١٦
- شاكر، أمين واخرون. (١٩٦٨). تركيا والسياسة العربية من خلفاء ال عثمان الى خلفاء أتاتورك. دار المعارف. القاهرة.
- الشرقاوي، باكينام. (٢٠٠٩). التعليم في تركيا (تجربة اصلاح). ورقة علمية مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي السابع عشر (التعليم في العالم الإسلامي المؤتلف والمختلف). مصر
- الصفصافي، أحمد المرسى. (٢٠٠٤). التطور الديموقراطي في تركيا الحديثة والمعاصرة. مركز الدراسات الشرقية. القاهرة.

- صوتشين، محمد حقي (رئيس لجنة المناهج العربية في تركيا). (٢٠١٢). مقابلة نشرت في جريدة الشرق الأوسط بعنوان لغة الضاد باتت تعلم رسميا في مدارسنا.
- العاجز، فؤاد علي \بنات، ماهر صالح (٢٠٠٣).البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية الواقع والتحديات والتوجيهات المستقبلية .بحث مقدم لمؤتمر كلية التربية والتعليم الجامعي: نماذج وتطبيقات تربوية. المنفذ في جامعة اليرموك :الأردن.
- عبد الدايم، عبد الله. (١٩٧٩). الإنفاق والتمويل فى خطط التنمية بالبلاد العربية ، صحيفة التخطيط التربوى فى البلاد العربية ، السنة السادسة ، ع ٥ ، بيروت.
- عبدربه، صابر صبحي. (٢٠١٣). التمويل الذاتي للتمويل الجامعي. مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع. القاهرة.
- العتيبي، فهد بن عباس (٢٠٠٤). إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير. كلية التربية قسم الإدارة التربوية بجامعة الملك سعود. الرياض: المملكة العربية السعودية
- العجمي، محمد حسنين (٢٠٠٧). اقتصاديات التعليم آليات ترشيد الانفاق التعليمي ومصادر تمويله. دار الجامعة الجديدة. الاسكندرية: مصر.
- عثمان، أسامة. (٢٠١٤). واقع التعليم في فلسطين اليوم. مقال منشور في موقع جامعة القدس المفتوحة. متاح على الرابط http://www.qou.edu/viewDetails.do?id=5927
- الفوزان، خالد. (٢٠١٣). مقال منشور بمدونة بعنوان التمويل والتنمية في المملكة العربية السعودية. متاح على الرابط http://khf025.blogspot.com/
- لطفي، محمد فوزي. (١٩٨٨). دراسات في نظم التعليم. الانجلو المصرية. القاهرة.
- المجالس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار (٢٠٠٩). تطوير وإصلاح التعليم العالي الفلسطيني الإشكالات والآثار المستقبلية، كدار .دائرة السياسات الاقتصادية.
- المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج .(٢٠١٢).اقتصاديات التعلم .ط:١. الكويت.
- المركز الفلسطيني لحقوق الانسان (٢٠٠٤).الصفحة الالكترونية. متاح على الرابط www.pchrgaza.org . ورشة عمل حول إدارة المنح التعليمية في ظل السلطة الفلسطينية . تم استرجاعه في١-٤-٢٠١٦.
- متولى، مصطفى محمد. (١٩٩٢). نظان التعليم في تركيا. دار الخريجي للنشر والتوزيع.الرياض.
- الهيئة العامة للاستعلامات(٢٠٠١-٦).نشرة شهرية، فلسطين :غزة

- تركيا بوست جريدة الكترونية. مقال بعنوان مسيرة التعليم في تركيا. منشور بتاريخ١٩ سبتمبر ٢٠١٤. متاح على الرابط http://www.turkey-post.net/p-4264/
- تركيا بوست جريدة الكترونية. مقال بعنوان العدالة والتنمية: ١٤ عاماً من الإصلاح لنظام التعليم في تركيا منشور بتاريخ ٣ سبتمبر ٢٠١٥. متاح على الرابط http://www.turkey-post.net/p-72340/
- تركيا بوست جريدة الكترونية. مقال بعنوان تُركيّا تطور التعليم الإلكتروني في المدارس. منشور بتاريخ ١٨ ابريل ٢٠١٦ متاح على الرابط-http://www.turkey-post.net/p 31258/
- تركيا بوست جريدة الكترونية. مقال بعنوان تأثيرات السوريين على تركيا: اجتماعياً واقتصادياً وامنياً وسياسياً. منشور بتاريخ ٢مايو٢٠١٥ متاح على الرابط http://www.turkey-post.net/p-40178/
- المصادر جريدة الكترونية. مقال بعنوان ميزانية التعليم في العراق وتركيا أنموذج مقارنة. منشور بتاريخ ١٩ أكتوبر ٢٠١٥ متاح على الرابط. http://www.almasadr.com
- الإسلام اليوم جريدة الكترونية. مقال بعنوان التعليم في تركيا السباحة في المجال الحيوي. منشور بتاريخ٢٥ مايو ٢٠١٢. متاح على الرابط http://magazine.islamtoday.net/art.aspx?ID=418
- الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني(٢٠٠٨) ،المراقب الاقتصادي والاجتماعي،العدد ١٤.
- تركيا برس جريدة الكترونية. مقال بعنوان التعليم العالي التركي تاريخ واستثمار وتقدم. منشور بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠١٤. متاح على الرابط http://www.turkpress.co/node/3759
- أبو الوفا ،جمال، وآخرون(٢٠٠٠).اتجاهات حديثة في الإدارة المدرسية ،مصر: دار المعرفة الجامعية.
- بنات، ماهر صالح\العاجز، فؤاد علي (٨٢-٣٠\٤\٢٠٠٣) .البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية الواقع والتحديات والتوجهات المستقبلية.بحث مقدم لمؤتمر كلية التربية التعليم الجامعي نماذج وتطبيقات تربوية .المنعقد في جامعة اليرموك بالأردن.
- جبر، معين حسن عبد الرحمن(٢٠٠٢).نموذج مقترح لتمويل التعليم العالي في فلسطين من وجهة نظر أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني. كلية الدراسات العليا . جامعة النجاح الوطنية .نابلس: فلسطين.
- جامعة الاقصى(٢٠٠٢).البيانات المالية للسنة المنتهية٣١-١٢-٢٠٠٢

- حلس،داوود درويش(٢٠١٠).مستوى تموبل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية ودوره في جودة الانتاج العلمي.بحث غير منشور .الجامعة الاسلامية .كلية التربية .فلسطين.
- خواجا، حمدي \النسي، كامل(٢٠٠١).الحق في التعليم ،مركز الديمقراطية وحقوق العاملين. رام الله: فلسطين.
- سليمان، محمد طالب السيد(٢٠٠٨).التعليم مدى الحياة في اقتصاد المعرفة العالمي تحديات للبلدان النامية. دار الكتاب الجامعي. الامارات العربية المتحدة.
- سليمان ،محمد إبراهيم(٢٠٠٠).مصادر تمويل التعليم في قطاع غزة في عهد الإدارة المصرية من١٩٤٨-١٩٦٧ .قسم أصول التربية .كلية التربية. جامعة الأقصى. غزه: فلسطين.
- صبيح، لينا زياد(٨-١٠\٥\٢٠٠٥).واقع تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني ومشكلاته. بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الأول بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة . المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية .
- طول كرم(٢٠٠٧).التعليم الأساسي في فلسطين. رسالة علمية غير منشورة.
- فرج،عبد اللطيف حسين(٢٠٠٨).نظم التربية والتعليم في الوطن العربي.ماقبل وبعد عولمة التعليم. دار الحامد. عمان: الأردن.
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وفاء(٢٠١١).متاح على الرابط www.wafainfo.ps .نظام التعليم والتدريب في الأراضي الفلسطينية.تم استرجاعه في ٢٣-٤-١٠١٦
- مدكور، علي احمد(٢٠٠٩).الاستثمار في التعليم بين خبرات الماضي ومشكلات الحاضر وتصورات المستقبل. دار الفكر العربي. القاهرة:مصر.ط١.
- مجموعة البنك الدولي(١٩٩٩)،اخبار تنموبة تصدرها البعثة المقيمة في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- نصر ،محمد. عميد كلية التجارة والاقتصاد بجامعة بيرزيت .الجامعات الفلسطينية أزمة تمويل ام تعليم؟. مجلة الحياة الجديدة الالكترونية. متاحه على الرابط www.alhaya.ps تم استرجاعه في ٢٣-٤-٢٠١٦.